نماذج من المشكلات النحوية

تأليف

أ.د. خليل إبراهيم حمودي السامرائي

المقدمـــة

ياربّ لك الحمدُ حتى ترضى، والصلاة والســـلام علـــى ســـيدنا محمدٍ المصطفى، وعلى آله الطيبين، وصحابته الغرِّ الميامين، ومَـــن بهديهم إلى يوم الدين اهتدى.

وبعد، فهذا بحث في أهم ظاهرة يعاني منها الـــدرس النحـــوي ((ظاهرة التعقيد والغموض والإشكال))، تسرّبت إليه وسيطرت علـــى مسائله، فتمخضت عنها (مشكلات نحويـــة) أثقلـــت كاهـــل الـــدرس النحوي وصيرته عصياً على الفهم.

هذا الأمر الدخيل ثار عليـــه قســـم مـــن العلمـــاء والدارســـين المحدثين وحاولوا جاهدين تذليل صعابه.

وقد تناولت في هذا البحث شيئاً من هذه المشـــكلات بالدراســـة وحاولت معالجتها وأرجو من الله أن أكون قد وفقت في ذلك.

إنه نعم المولى ونعم النصير

أ.د. خليل إبراهيم حمودي السامرائي

نظرة في الدرس النحوي وتطوره

كان الناس بهم حاجة كبيرة إلى تعلّم النحو. لأنه قانون اللغة، واللغة كلام الناس. واشتدت هذه الحاجة بعد أن امتدت رقعة اللغة العربية إلى الأمصار التي فتحها وحررّها المسلمون. فلابدّ لأبناء هذه الأمصار أن يتعلموا هذه اللغة لأنَّها لغة الدين والسياسة والعلم. وكان بسبب من هذا اختلاط العرب بغيرهم، مما أدّى إلى تزايد اللحن[١] وانتشار جرثومته، وفشو فساد الألسن.

وقد وصلت إلينا أخبار كثيرة عن هذا اللحن[٢]، منها أنّ أبا الأسود الدؤلي يصلح من لسان ابنته عندما تخطئ في قولها: ((ما أجملُ السماءِ)) برفع أجمل وجرِّ السماء على صيغة الأستفهام، فصحّح لها الأمر عندما قال لها: أي: بنيّة نجومُها، قالت: إني لم أرد أيّ شيء منها أحسن، إنما تعجبت من حسنها، قال: إذاً تقولي: ما أحسنَ السماءَ، ومن ذلك: أن الناس تجتمع حول رجل فارسي في السوق عندما قال: إنّ فرسي ضالع.

وآخر يُخطئ أمام الأمير زياد، ويقول: ((توفى أبانا وترك بنونا)).

---

[١] يذكر أبو الطيب اللغوي: أن اللحن ظهر في كلام المولى والمتعربين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم. ينظر: مراتب النحويين ص.

[٢] ينظر : أخبار النحويين البصريين – للسيرافي ص١٤، طبقات النحويين واللغويين – للزبيدي ص٢١ والفهرست – ابن النديم ص٦٦.

وآخر يقول: أشهد أنّ محمداً رسولَ الله بفتح (رسول) وغير ذلك.

وهذا الأمر لفت نظر الساسة والعلماء، وشدَّ انتباههم اليه، فخشوا من خطر هذا الداء الذي دخل البيوت العربية، وأخذ ينخر في ملكة اللسان، فشمّروا عن ساعد الجدَّ لمعالجته، والتخلص من هوله.

يقول ابن خلدون: ((إنّما هي – اللغة – ملكة في ألسنتهم يأخذها الأخِرُ عن الأَوَّلِ، كما تأخذ صبياننُا لهذا العهد لغَتَنَا، فلّما جاء الإسلام، وفارقوا الحجاز... وخالطوا العجم، تغيّرت تلك الملكة بما ألقى إليها السَّمعُ من المخالفات التي للمستعربين، والسَّمعُ أبو الملكات اللسانية ففسدت بما ألقي أليها ممّا يغايرها لجنوحها اليه باعتياد السَّمع وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً، ويطول الحديث بها، فينغلقَ القرآنُ والحديثُ على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مُطَّرِدة شِبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويُلحقون الأشباه بالأشباه، مثل: أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغيّر الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إِعرابا، وتسميّة الموجب لذلك التغيّير عاملاً وأمثالِ

ذلك. وصارت كلّها اصطلاحات خاصة بهم، فقيّدوها بالكتاب، وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا عليها بعلم النحو))[٣].

ولسنا هنا بصدد الحديث عن أولية النحو وتحديد مبتدئه، ولكن نستطيع أن نقول: إنّ ما قام به أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) من نقط المصحف نقط إعراب، وهو تحريكه وإعرابه، وما وصل إلينا من أخبار تبين ردّه المخطئ واهتمامَهُ بالأساليب والمعاني- كما حصل له مع ابنته – وغيره ممّا ذكره أصحاب التراجم والطبقات[٤] يدفعنا إلى القول: إن ما قام به أبو الأسود يُعَدُّ الإنطلاقة الحقيقية لنشأة الدرس النحوي، ثم أصابه تطور وتوسعة على يد تلاميذه، ومن جاء بعدهم من العلماء حتى وصل إلى الخليل بن أحمد، فأتمَّ بناءه على الوجه الأكمل، وأعلى صرحه بإتقان ودراية[٥].

لقد كانت بدايات النحو كليات سهلة، تخلو من التعقيد والغموض، وليست بعيدة عن واقع اللغة وطبيعتها، وكان الهدف الاسمى من وضعه هو الحفاظ على القرآن الكريم من اللحن والتغيير والتبديل[٦]، ورد المخطئ إلى الصواب كاتبا كان أو قارئاً.

---

[٣] المقدمة – لابن خلدون ص ٤٤٢.
[٤] ينظر: طبقات الشعراء – لابن سلام ص٥،الشعر والشعراء – ابن قتيبة ٧٢٩/٢، الفهرست – لابن النديم ص٦٧.
[٥] ينظر: المدارس النحوية د.شوقي ضيف ص٣٤.
[٦] ينظر: نزهة الألباء ص٣،٤، واللغة والنحو – حسن عون ص١٥٠.

وقد شهد عصر الازدهار في القرن الثاني الهجري نهضة نحوية كبيرة على صعيدي الدرس والتأليف، ولاسيما عند البصريين الذين تقدّموا على غيرهم في هذا المضمار بنحو قرن من الزمن[٧].

وبعد أن وصل الدرس النحوي إلى الكوفة، وأخذ ينمو فيها بدأ العلماء يتوافدون على البصرة لينهلوا من معينها اللغوي والنحوي، ثم بعد ذلك تضافرت جهود علماء المصرين على استكمال قواعد الدرس النحوي.

ويرى يوهان فك أنّ هذه القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لايعرف الكلل، وتضحية جديرة بالإعجاب قد تكفلت ((بعرض اللغة الفصحى،وتصويرها في جميع مظاهرها من ناحية الأصوات والصّيَغ، وتركيب الجمل، ومعاني المفردات على صورة محيطة شاملة، بحيث بلغت القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لايسمح بزيادة لمستزيد))[٨].

وعلى الرغم من هذه الجهود الجبارة لإولئك النحاة الذين أوصلوا الدرس النحوي إلى هذه المنزلة السامية فهناك نحاة قد وجهوه وجهة أخرى سلبته متعته وجدواه، وانحدرت به إلى حالة من العسر لاتطاق، ولا سيما نحاة القرن الرابع الهجري ومَن جاء

---

[٧] ينظر: ضحى الإسلام ٢٨٤/٢، ومدرسة الكوفة ص٧.
[٨] العربية – يوهان فك ص١٤.

بعدهم، إذ أخضعوه لأقيسة المناطقة. وبرهاناتهم، وتعليلاتهم، وتأثروا بمنهج علماء الكلام الذي طغى على الدرس النحوي، فغشيت النحو غاشية من الجدل والمماحكات اللفظية والإيغال بالعلل والعوامل التي أبعدت هذا الدرس عن غايته السامية، وهدفه الأصيل. حتى غدا الناس ينفرون من علماء النحو، ويعزفون عن الأخذ برأيهم، لأنهم صاروا يسمعون كلاماً غريباً لايمت إلى كلامهم بصلة، ولم يألفوه من قبل.

فمن ذلك حال الأعرابي الذي وقف على مجلس الأخفش، ((فسمع كلام أهله في النحو، وما يدخل معه، فحار وعجب، وأطرق ووسوس، فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟ قال أراكم تتكلَّمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا))[٩].

وسمع أعرابي قوماً يتناظرون في النحو والتصريف، فلم يهتد إلى ما يقولون، ففارقهم، وأنشأ يقول[١٠].

مازال أَخْذُهُم في النَّحو يُعْجبني
حتى تعاطوا كلام الزنج والروم
بَمِفْعَلٍ فَعِلٍ: لاطابَ مِن كَلِمٍ
كأنَّه زَجَلُ الغِرْبانِ والبُومِ

---

[٩] الامتاع والمؤانسة – لأبي حيان التوحيدي ٢٢٨/٢.
[١٠] معجم الأدباء ١١٥/٥.

ولم يقتصر هذا التذمر على عامة الناس، بل حصل للعلماء ايضا.

فهذا أبو علي الفارسي، وهو إمام في النحو واللغة يهاجم الرُّمّاني الذي يمزج كلامه بالمنطق[١١]، فيقول: ((إن كان النحو ما يقوله الرُّمَّاني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء))[١٢].

ويتصدى للزجاجي، فيقول عنه: ((لو سمع الزجاجي كلامنا لاستحيا أن يتكلم))[١٣].

على أنّ بعض النحاة من اتخذ النحو مصدر رزقه ومعيشته، فكان يُعَسِّرُهُ، ويجنح إلى العويص منه ليحتاج إليه في التعليم[١٤].

قال الجاحظ: ((قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو فلِمَ لاتجعل كتبك مفهومة كلّها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولانفهم أكثرها، وما بالك تقدّم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟

قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلَّت حاجتُهم إليَّ فيها. وإنما كانت غايتي المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الوضعَ المفهومَ

---

[١١] ينظر: نزهة الألباء – أبن الأنباري ص٣١٩.
[١٢] الفهرست – لابن النديم ص٦٣.
[١٣] معجم الأدباء ٧٤/١٤.
[١٤] النحو والتيسير ص٥٣.

لتدعوهم حلاوةُ ما فَهِموا إلى التماس فَهْمِ مالم يفهموا، وإنّما قد كسبت في هذا التدبير إذ كنت إلى التكسَّب ذهبت، ولكن ما بال إبراهيم النظام وفلان وفلان يكتبون الكتب لله بزعمهم، ثم يأخذها مثلي في موافقته، وحسن نظره، وشدّة عنايته، ولايفهم أكثرها))[١٥].

وقد أوصلهم تمسكهم بقواعدهم وأقيستهم أن يقيسوا على شيء لم يرد في السماع، وليس له أصل في كلام العرب. فمن ذلك ما ذكره سيبويه: ((وأمّا قول النحويين: قد أعطا هوك، وأعطا هوني، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلّم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه))[١٦].

وليتهم وقفوا عند كلام العرب. بل جاوزوه إلى التنزيل العزيز، وراحوا يخضعونه، وقراءاته إلى قواعدهم، وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم، ولو بالتأويل قبلوه، وما أباها رفضوه، ولم يحتجوا به، ووصفوه بالشذوذ، أو القبح، والخطأ، والضعف، واللحن، والرداءة، وعدم الفصاحة إلى آخر ما هنالك من الصفات التي لا تليق بالقرآن الكريم وقراءاته[١٧].

---

[١٥] الحيوان – للجاحظ ١/٩١-٩٢.
[١٦] الكتاب ٢/٣٦٤.
[١٧] ينظر: مدرسة الكوفة – د.مهدي المخزومي ص٣٣٧، والدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين – د.احمد مكي الانصاري ص(د).

هذا ما كان من أمر النحاة – كوفيهم وبصريهم – وكان الأولى بهم أن يسيروا وراء النص الفصيح، ويعدّلوا بموجبه قواعدهم لا العكس.

إن هذه الحالة التي صار إليها الدرس النحوي قد أخرجته عن هدفه الأساسي الذي وضع النحو من أجله. فأصبح الدرس النحوي غريباً عن واقع اللغة ومعناها، وغدا عصياً على الفهم والإفهام، وصار قوالب لاروح فيها بعد أن سلبوه معانيه، وأقاموه على نظرية العامل، وأحكموها مسائله، فأفضى بهم العامل إلى العبث في التركيب، وأسلمهم إلى التعسف في التأويل، وخرج بالكلام عن الغرض الذي بُني له، وأنشئ من أجله[١٨].

وصارت القدرة على القياس والتعليل والتأويل مقياس التبحر في هذا العلم. وقد أودعوا هذا كلّه في مؤلفاتهم الكبيرة، والفخمة. وضمنوها كثيراً من المسائل الخلافية التي كثرت فيها الفروع والآراء والتقديرات والتأويلات التي لم يكن بها كثير نفع للدارسين وهكذا ذهبت حيوية هذا الدرس.

ولا ريب في أن ذلك كان مدعاة إلى بروز مشكلات نحوية كثيرة، ربما لا أكون مغالياً، إذا ما قلت: إنه لايخلو باب من أبواب

---

[١٨] ينظر: تيسير النحو – د.عبد الستار الجواري ص٤٦.

النحو من مشكلة أو أكثر، وأن هذه المشكلات موزعة على الحـــدود، والظواهر، والآراء النحوية.

ومن نافلة القول أن نشير إلى أنه على الرغم مما ذكرناه عـــن الواقع الذي آل إليه الدرس النحوي، فالباحث لايمكن أن يغفل عبـــر التطور جهود قسم من النحاة الذين رســـموا منهاجـــاً خاصـــاً فـــي دراساتهم النحوية يعتمد على الذوق السليم القريب من طبيعة اللغة، ويولي جانب المعنى اهتماماً كبيراً، فكانوا بذلك شعلة وضّاءة أنارت السبيل في البحث النحوي للذين أتوا بعدهم وإلى يومنا هذا.

ومنهم الخليل بن أحمد الفراهيـــدي (ت ١٧٥هـــ)، وتلميـــذه سيبويه (ت ١٨٠هـــ)، وأبو عبيدة (ت ٢١٣هـــ)، وابـــن جنـــي (ت ٣٩٢هـــ) وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـــ) الذي جاء بنظريـــة النظم المعروفة فأعاد بذلك الحياة إلى النحو، وخط بذلك سبيلاً جديداً تجاوز فيه أواخر الكلام إلى طريقة تأليف الكلام ونظمه، والزمخشري (ت ٥٣٨هـــ) الذي كان ينظر إلى علاقة النحو بـــالمعنى والبلاغـــة، ويقلب الكلام حسب ما يقتضيه المعنى[١٩].

وفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـــ) في تفسيره مفـــاتيح الغيـــب الذي أولى المعنى عناية كبيرة في دراسته، وابن هشـــام الأنصـــاري

---

[١٩] ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري – د.فاضل السامرائي ص٢٣٥ ومابعدها.

(ت ٧٦١هـ) الذي أهتم بمعنى النحو، وآخرون غيرهم لا يسعنا المجال هنا لذكرهم.

بوادر من تصحيح منهج الدرس النحوي وتيسيره

ليس من وكَدي في هذا المبحث الحديث عن دراسة تصحيح منهج الدرس النحوي. متى نشأت؟ ومَن ابتدأها؟ وكيف تطورت؟ لأن هذا سبيل يحتاج إلى جهد كبير، ودراسة معمقة تقوم على التتبع الدقيق، والاستقراء التام. ولكن تماشياً مع ما رسمته من خطوات هذا البحث أرى لزاما عليّ أن أشير إلى بعض تلك الجهود، لأن بعض هذه الدراسات كانت مستنداً إلى كثير من دراسات التيسير التي دوت صيحاتها في العصر الحديث.

فأقول: إنّ حالة الدرس النحوي التي تحدثنا عنها قد ولّدت عند قسم من النحاة، والدارسين نزعة قوية للوقوف بوجهها، والعودة بالدرس النحوي إلى أصالته، وما كان عليه من الوضوح والإفهام، ليتحقق الهدف الذي وضع من أجله هذا العلم.

وقد تنوعت طرائقهم، فمنهم مَن أتجه إلى تأليف المختصرات النحوية التي تساعد على فهم النحو، وأبعد عنها الزيادات ومسائل الخلاف والتعليلات التي لا تنفع المتعلم، كما فعل مثلاً أبو جعفر

النحاس (ت ٣٣٨هـ) في كتابه (التفاحة في النحو)، وابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) في كتابه (المقدمة المحسبة) وشرحها.

ومنهم مَن نظم الأراجيز النحوية، لِيَسْهُلَ حفظها، وضمَّنها خلاصة النحو، كما فعل ابن مالك (ت ٦٧٢هـ).

ومنهم مَن أتجه إلى الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على أثبات القواعد الكلية، وأشاعوا هذا فيمن بعدهم، كالسهيلي (ت ٥٨١هـ)، وابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)[٢٠] الذي كان أكثر النحويين اتساعاً بالاستشهاد بالحديث، فضلا عن اتخاذه منهجاً لنفسه يتمسك فيه بالوارد المسموع، والاحتجاج بالقراءات القرآنية، فمن ذلك أنه يرى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، أو الجار والمجرور محتجاً لذلك بقراءة ابن عامر ((وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهُم شركائهم)). فقال[٢١]:

وعمدتي قراءةُ ابن عامر وكم لها مِن عاضد وناصر

ويرى كذلك جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، وقد منعه كثير من النحاة، فقال[٢٢]:

وسَبْقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قد أَبَوا، ولا أَمنعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

---

[٢٠] ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث – د.خديجة الحديثي ص١٩١ وما بعدها.
[٢١] ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢.
[٢٢] شرح ابن عقيل ٤٢٧/٢.

أي: ورد في السماع.

أما في الحديث فحسبك كتابه ((شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ)) الذي استدل فيه بأحاديث كثيرة على مسائل نحوية، من ذلك: أنه يرى (أم) حرف تعريف في لغة بعض العرب، مثل (ال) وليست بدلاً منها كما يرى قسم من النحاة، حينما احتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلّم: ((ليس من أمبرِّ أمصيام في أمسفر)). يقول ابن مالك: ((تعريف الاسم، يعم تعريفه بالألف واللام، كقولك في (رجل): (الرجل)، وبالألف والميم، كقول النّبي صلى الله عليه وسلم: ليس من أمبرِّ أمصيام في أمسفر))[٢٣].

ومنهم مَن اتجه إلى تأليف كتب بحسب المراحل التعليمية التي تتناسب هي واستيعاب المتعلم، كما فعل ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) في كتبه.

ولكن نجد هذه النزعة تبلغ ذروتها عند ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) الذي دعا في كتابه إلى تقيد كثير من المسائل التي استقرّ عليها علم النحو، والتي رآها لاتغني ولا تسمن من جوع، وجعلت النحو يعجُّ بالمشكلات العويصة التي شوّهت الدرس النحوي وجعلته في منأى عمّا أريد له.

إنّ دعوة ابن مضاء القرطبي قامت على المسائل الآتية:

---

[٢٣] شرح عمدة الحافظ ص٩٧.

١- إلغاء نظرية العامل.

٢- إلغاء العلل الثواني والثوالث.

٣- إلغاء القياس.

٤- إلغاء التمارين غير الواقعية.

ولا شك في أنّ هذا الذي ثار عليه ابن مضاء، ودعا إلى إلغائه الغاية منه تخليص النحو ممّا علق به من شوائب، والسير بالدرس النحوي إلى التخفيف والتيسير على المتعلمين، وإبعادهم عمّا لا يزيدهم علماً بكلام العرب.

وفي العصر الحديث تتعالى الصيحات الداعية لتيسير النحو، ويبدو أن اكثر هذه الدعوات كانت مستندة إلى دعوة ابن مضاء القرطبي[٢٤].

وظهرت هذه المحاولات في عمل المجامع العلمية، والمحاضرات التي عقدت من أجل ذلك، وفي مؤلفات وأبحاث الدارسين، وهي كثيرة. وقد نادت بعض هذه الدعوات بحذف بعض أبواب النحو، أو دمج بعضها ببعضها الأخر،وبعضها دعا إلى تغيير قسم من المصطلحات النحوية وألقاب الإعراب، وحذف بعض

---

[٢٤] دعوات التيسير في العصر الحديث سارت في اتجاهين مختلفين. الاتجاه الأول. الداعي إلى التيسير الحقيقي لهذا الدرس، والآخر: الهادم، وقد أغفلنا الحديث عنه هنا واكتفينا بالحديث عن الأتجاه الأول.

التقديرات، والمتعلقات، وأخرى دعت إلى إلغاء العامل، وربط النحو بالمعنى، وغير ذلك. ويبرز من هذه المحاولات:

١- محاولة المرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتبه (إحياء النحو).

٢- محاولة الأستاذ عبد الحميد حسن في بداية كتابه (القواعد النحوية مادتها وطريقتها).

٣- محاولة المرحوم الدكتور شوقي ضيف في تقديمه لكتاب ((الرّد على النحاة) لابن مضاء القرطبي، وفي كتابه: ((تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع منهج تجديده) و((تجديد النحو)).

٤- محاولة الأستاذ أمين الخولي في بحثه ((هذا النحو))، وبحثه ((الاجتهاد في النحو العربي)).

٥- محاولة المرحوم الاستاذ الدكتور ابراهيم السامرائي في كتابه ((النحو العربي. نقد وبناء)).

٦- محاولة المرحوم الدكتور احمد عبد الستار الجواري في كتابيه ((نحو التيسير)) و((نحو القرآن)).

٧- محاولة المرحوم الاستاذ الدكتور مهدي المخزومي في كتابيه ((في النحو العربي نقد وتوجيه)) و ((في النحو العربي قواعد وتطبيق)).

٨- محاولة الاستاذ الدكتور فاضل صالح السامرائي – حفظه الله ورعاه – في كتابه ((معاني النحو)) الذي ألفه لدراسة النحو على أساس المعنى. وكتاب الجملة والمعنى وغير ذلك من كتبه وفي بحثه ((النحو والتيسير)) الذي سنقف عنده إن شاء الله تعالى.

ولكن أبرز هذه المحاولات وأشهرها محاولة المرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى التي أودعها كتابه ((إحياء النحو))، وأهم نقاطها:

١) البعد عن الفلسفة والمنطق وإلغاء نظرية العامل.

٢) الاحتكام في الإعراب إلى المعنى.

٣) تفسير حالات الأعراب في الأسماء على وفق ما يأتي:

أ- الضمة علم الإسناد.

ب- الجرّ علم الإضافة.

ج- الفتحة ليست بعلم على الإعراب، وإنما هي دليل على الخفّة.

وقد لخّص الدكتور طه حسين تصوره لفكرة ((إحياء النحو)) في تقديمه للكتاب بوجهتين فقال: ((وأنا أتصور إحياء النحو على وجهتين:

أحداهما: أن يقربه النحويون من العقل الحديث ليفهمه، ويستسيغه ويتمثله، ويجري عليه تفكيره إذا فكَّر، ولسانه إذا تكلّم، وقلمه إذا كتب.

والآخـــرى: أن تشيع به هذه القوة التي تحبب إلـــى النفـــوس درسَهُ، ومناقشة مسائله، والجدال في أصـــوله وفروعـــه، وتضـــطر الناس إلى أن يعنوا به بعد أن أهملـــوه، ويخوضـــوا فيـــه بعـــد أن أعرضوا عنه))[٢٥].

وسأقف عند دعوة استاذنا الدكتور فاضـــل الســـامرائي لنبـــين موقفه من التيسير ولاسيما تيسير تدريس مادة النحو وفي مختلـــف المراحل الدراسية، وقد أودع دعوته هذه في بحثه الموسوم: ((النحو والتيسير)) الذي ألقاه في محاضرات الندوة المفتوحة فـــي المجمـــع العلمي العراقي. يقول الدكتور فاضل بعـــد أن اســـتعرض محـــاولات التيسير استعراضا سريعاً: ((ما موقفنا نحن مـــن ذلـــك – أي مـــن التيسير – وكيف ينبغي أن يدرس النحو فيما نرى حتى يؤتي ثمـــارَهُ المبتغاة؟ ونحن لاندعي أن مانذكره هو الطريق الذي لا طريق غيره، وأنّه الطريق الصواب، وما عداه خطأ، وإنما نقول: هـــذه ملاحظـــات استفدتها من تدريسي لمادة النحو فـــي جميـــع مراحـــل التـــدريس، الابتدائي، والثانوي، والجامعي على مدى أربعين عاماً، قضيت منهـــا

---

[٢٥] مقدمة احياء النحو – د.طه حسين ص(س).

إلى الآن ثمانية وعشرين عاماً[٢٦] في التدريس الجامعي. قد يكون شيء من النفع في تدريس هذه المادة))[٢٧].

وأبرز ما جاء في هذه الملاحظات:

١-أن تعطى مادة النحو درجة كاملة، أو درجة عالية، أو يشترط النجاح في درس اللغة العربية النجاح في مادة النحو، وبذلك يتجه الطلاب إلى الاهتمام بهذه المادة وفهمها.

٢- أن تعطى القواعد الأساسية التي تحقق الهدف من تدريس النحو، وهو التمكن من النطق السليم، والقراءة والكتابة الصحيحة، وتجنب الأوجه الإعرابية، والخلافية والتقديرات التي لاطائل تحتها قدر الإمكان، ولاسيما في مرحلتي التدريس الابتدائي والإعدادي.

٣- أما التدريس في المرحلة الجامعية الأولى فينبغي ألاّ يغفل الهدف الأول لمادة النحو، فيصار إلى تمكينه وتثبيته والتوسع فيه. فلا يستهلك الدرس في الأوجه الضعيفة، وأوجه الخلاف التي لا طائل تحتها، ولا في اللغات الشاذة

---

[٢٦] طبع هذا البحث سنة ١٩٩٤م.

[٢٧] التيسير والنحو – د.فاضل السامرائي بحث ضمن محاضرات الندوة المفتوحة للمجمع العلمي العراقي ص٦٠.

والنادرة، ونحو ذلك ممّا يضيع الهدف الأول من تدريس مادة النحو، أو يضعفه.

٤- وأما بالنسبة إلى الدراسات العليا فإنّ الطلبة ينبغي أن يعوَّدوا على الرجوع إلى المصادر الأصلية لمادة النحو لتعميق مادة النحو وترسيخها عندهم، وتمكينهم من البحث العلمي الدقيق، والموازنة الدقيقة واستخلاص الأحكام الصحيحة.

٥- ربط النحو بالمعنى، لأنه أهم ما يحبب مادة النحو إلى الطلبة، فيدركون أنّ الإعراب الذي يملُّهُ عموم المتعلمين ويستثقلونه، إنما هو مزية من مزايا العربية، وأنه يؤدي فوائد معنوية، ودقة في التعبير عن المعنى، حرمت منها اللغات المبنية، ويدركون أنّ الصور التعبيرية المتعددة إنما هي صور لمعان متعددة، وأنه لا تكون هناك صورتان تعبيريتان لمعنى واحد إلاّ إذا كان ذلك لغة، وفيما عدا ذلك يكون لكلّ تعبير معنى خاص.

٦-الإكثار من التطبيق على ما يدرسونه في النحو، فالتطبيق من أهم ما يثبت المادة العلمية ويرسخها في الذهن. ويجعلها واضحة المعالم لدى الطالب.

٧-ضرورة التدريس بطريقة الدوائر المتسعة، لا بطريقة الاقتطاع والتكامل، أي أن تعطى في كلّ مرحلة مادة النحو كلهّا بما يلائم مستوى المرحلة، ثم تعطى في المرحلة التي تليها مادة النحو بصورة أوسع، وهكذا تثبت مادة المرحلة السابقة وتزيد عليها فتتسع المعلومات برصانة ورسوخ.

٨-أنه لا يصح الإيجاز المخل وترك معلومات مهمة بدعوى أنها صعبة بدافع التسهيل والتيسير. لأن النسيان يأتي ولابدّ على قسم من المعلومات. فيجب أن تعطى المادة بسعة معقولة، فإن نسي بعضها، بقي في الذهن منها ما يعصم الإنسان من الخطأ والزيغ.

ولي بعد هذا الاستعراض للدرس النحوي، واتجاهات تيسيره بإيجاز رأي أضمه إلى مَن سبقني فيه من الدارسين، وهو أن تتجه الجهود إلى دراسة النحو واللغة في القراءات القرآنية المختلفة التي صحت روايتها عن الرسول صلى الله عليه وسلّم، لإستخلاص مسائل، وقواعد نحوية نبذها النحاة، ورفضوها لمخالفتها قواعدهم. لأن هذه القراءات الموصولة السند إلى الرسول صلى الله عليه وسلّم تعد من أصح الشواهد توثيقاً للعربية وفيها ((ثروة لغوية ونحوية

جديرة بالدرس، وفيها دفاع عن النحو، تعضد قواعده، وتدعم شواهده))[٢٨].

ما المقصود بالمشكلات النحوية

يقال: أشكل الأمر: أي: التبس[٢٩] واختلط، وحرف مشكل: أي: مُشْتَبِه ملبس، وأمور أشكال: ملتبسة[٣٠]. والأشكل عند العرب: اللونان المختلطان.

والأشكل من الإبل والغنم: الذي يخلط سوادَه حُمْرَةٌ، أو غبرة، كأنه قد أشكل عليك لونه.

ومنه، قيل للأمر المشتبه: مُشكل

أما المقصود بالمشكلات النحوية فنعني بها الشواهد الصحيحة الواردة من كلام العرب ممّا هو شاهد على ورود رأي أو مسألة ما رفضها النحاة لعدم مسايرتها، أو مطابقتها قواعدهم وأصولهم التي وضعوها، أو المسائل التي أولوها بتأويلات مصطنعة، وتمحلات غريبة، أو قدروها بتقديرات مفسدة للمعنى، بعيدة عن الفهم، وواقع اللغة وطبيعتها.

---

[٢٨] دراسات لأسلوب القرآن الكريم – محمد عبد الخالق عضيمة ٢/١.
[٢٩] ينظر: مادة ((شكل)) في الصحاح للجوهري، ولسان العرب – لابن منظور.
[٣٠] لسان العرب – مادة (شكل).

أسباب المشكلات النحوية

كنّا قد ذكرنا في استعراضنا للدرس النحوي وتطوره ما طرأ على هذا الدرس وأبعده عن مساره الطبيعي والذي كان السبب الرئيس لظهور المشكلات في النحو العربي، والآن نذكر أسباباً أخرى مهمة أدت إلى ذلك، وهي:

١- عدم استقراء العربية استقراءً كاملاً. فالعربية أوسع ممّا وصل إلى النحاة، قال أبو عمرو بن العلاء: ((ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلاّ أقلّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير))[٣١].

وقد فات على الذين جمعوا اللغة في عصر التدوين الكثير، فوضعوا قواعدهم بناء على ذلك، فجاءت أحكامهم غير دقيقة في كثير من الأحيان، وهذا ابو عمرو ابن العلاء يعترف بأنّ ما وضعه من العربية لا يدخل فيه كلام العرب كلّه. قال ذلك لسائل سأله: ((خبرني عمّا وضعت ممّا سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كلُّه؟ فقال: لا، قال فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهو حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات))[٣٢].

---

[٣١] البحر المحيط – لأبي حيان ٤/٢٣٠.
[٣٢] طبقات النحويين واللغويين ص٣٩.

وهذه الرواية تبين لنا مذهب البصريين في القياس، إذ إنهم بعد استقراء ماورد لهم من نصوص اللغة قاسوا على الكثير الشائع، وجعلوه مقياساً يؤسسون عليه قواعدهم ويردون غيره.

٢- التمسك بالقاعدة النحوية، وعدم الاتساع بها لتشمل جميع الوارد من الشواهد. وهذا يرتبط بما قبله.

٣- التمسك بالقاعدة من دون النظر الدقيق إلى المعنى. ولذلك لجأوا إلى تأويلات بعيدة عن المعنى، كما في مجيء الحال مصدراً منكراً. إذ أولوا المصدر تأويلات بحسب قواعدهم وأصولهم، ولم ينظروا إلى سبب استعماله بدلاً من الأصل. وسنوضح ذلك أن شاء الله.

- **التأكيد في دراستهم النحوية على المفردة دون الجملة، أو على درس أحوال أواخر المفردة حين تتركب في الكلام وما يطرأ عليها من تغيير. أما المعاني التي تحصل من تقديمها أو تأخيرها أو قصرها فذاك أمرٌ خارج عن نطاق هذه الدراسة[٣٣].**
- **التعصب إلى المدرسة النحوية:**

---

[٣٣] ينظر: تيسير النحو – د.احمد عبد الستار الجواري ص٥٥.

إن تعصب النحاة إلى مذهبهم أو مدرستهم النحوية جعلهم يؤولون الكلام على وفق قواعدهم وأقيستهم وأصولهم، وهذا بالتالي أدى إلى وجود كثير من المشكلات. وحسبك في ذلك كتاب ((الإنصاف في مسائل الخلاف)) لأبي البركات ابن الأنباري. الذي يعجّ بذلك.

- التسرّع في وضع القاعدة النحوية:

نجد أن النحاة يتسرعون في وضع كثير من القواعد النحوية، فمثلاً يمنعون أمراً ثم يجوزونه، أو العكس مما يثير مشكلة للدارس. وسنذكر شيئاً من هذا عند تناولنا نماذج من المشكلات إن شاء الله تعالى.

- كثرة أراء النحاة في المسألة الواحدة:

وهذا الأمر من الكثير بمكان إذ لا تكاد تخلو مسألة من مسائل النحو منه.

- التسرع بصياغة الحدّ النحوي:

إنّ هذا الأمر أدى إلى عدم شمولية المحدود، أو المعرّف، ممّا جعل النحاة الذين يأتون بعد واضعي الحد، أو التعريف يحاولون أن يعرفوا، أو يحدوا بما هو جامع ومانع كما يزعمون. والتسرّع هذا موجود في أغلب الحدود النحوية.

- تعدد لهجات القبائل:

إن هذا التعدد بين لهجات القبائل في بعض المسائل النحوية أدى إلىنشوء شيء من مشكلات النحو. مثل: ليس الطيبُ إلاّ المسكَ، وليس الطيبُ إلاّ المسكُ ولعلّ زيداً حاضر، ولعل زيدٍ حاضر. في لغة مَن يجعل لعلّ حرف جر إلى غير ذلك.

- الحدود النحوية:

لايخفى ما للحدود النحوية من أهمية بالغة في الدرس النحوي، إذ إنها جوهر أبواب النحو، وخلاصة القواعد النحوية التي وضعها النحاة، ومن أهم وظائفها أنها تيسّر فهم الظاهرة أو القاعدة، والمصطلحات النحوية للدارسين، ولذلك أولاها النحاة في مؤلفاتهم عناية كبيرة، إذ لا تجد كتاباً نحوياً يدرس أبواب النحو إلآ ويبدأ بحدّه، وقد ألف غير واحد من العلماء في الحدود النحوية، أو تناولها ضمن تعريفات العلوم المختلفة ومن هذه المؤلفات:

١- كتاب الحدود في النحو للرماني (ت ٣٨٤هـ).

٢- كتاب التعريفات للشريف للجرجاني (ت ٨١٦هـ).

٣- وكتاب الحدود النحوية وشرحها للفاكهي (ت ٩٧٢هـ).

وعلى الرغم من ذلك نجد أن أغلب الحدود أو التعريفات التي وضعها النحاة، قد ردّت، أو اعترض عليها من النحاة الذين جاءوا بعدهم، لأنها لا تحيط بالمحدود. وذلك يعود - بلا شك - إلى السرعة في وضع هذه الحدود. وسنعرض لبعض منها. فيما يأتي:

- الإعراب:

لو استعرضنا كتب النحاة التي عرّفت الإعراب لوجدنا مشكلة كبيرة في ذلك. وذلك لعدم وجود تعريف جامع مانع له. إذ نرى أغلب النحاة يعرّفه تعريفاً شكليا مستنداً إلى نظرية العامل وآخرين يعرفونه تعريفاً لغوياً واصطلاحياً، ومنهم مَن يغلب المعنى الاصطلاحي على اللغوي، ومنهم من يذكر له ثلاثة أوجه في تسميته. وحتى الذين عرفوه تعريفاً يقرب من معناه لم يتخلصوا من سلطان العامل. وسأذكر بعضاً من ذلك.

١- فقد عرفه الرماني بقوله: ((الإعراب تغيير آخر الاسم بعامل))[٣٤].

٢- وعرّفه الجرجاني بقوله: ((هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً وتقديراً))[٣٥].

٣- وهو عند أبن عصفور: ((تغيّر آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بُني فيه لفظاً أو تقديراً، عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى))[٣٦].

٤- والإعراب عند الفاكهي: ((أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة أو مجازاً))[٣٧].

---

[٣٤] الحدود في النحو –للرماني ص٣٧.
[٣٥] التعريفات – للجرجاني ص١٢٢.
[٣٦] المقرّب – لابن عصفور ص٤٧.

ونجد السيوطي يقسمه على قسمين، لفظي ومعنوي، كما ذهب إلى ذلك النحاة، فيقول: ((أختلف هل الإعراب لفظيٌّ أو معنويٌّ؟ على قولين: فالجمهمور على الأول، وإليه ذهب ابن خروف، والشّـلَوبين وابن مالك ونسبه للمحققين وابن الحاجب وسائر المتأخرين، وحـدّه على هذا: أثرٌ ظاهرٌ أو مقدّرٌ يجلبه العامل في محلّ الإعراب، وهـو الآخر...

وذهب الأعلم[٣٨]، وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي، ونسب لظاهر قول سيبويه، ورجحه أبو حيان.

وعلى هذا فحدّه: التغيير لعامل لفظاً أو تقديراً))[٣٩].

هذه التعريفات وغيرها التي لم نذكرها كلّها تسـير فـي فلـك العامل، ولم تشر إلى الهدف الأساسي مـن الأعـراب. وهـو بيـان المعاني.

وسأذكر بعضاً من التعريفات التي أشارت أو قربت من تعريـف الإعراب. منها:

١- ما قاله ابو البركات بن الأنباري في سبب تسمية الإعـراب: ((أما الإعراب ففيه ثلاثة أوجه:

---

[٣٧] شرح الحدود – للفاكهي ص٧٦.
[٣٨] الأعلم الشنتمري صاحب كتاب شرح شواهد سيبويه.
[٣٩] همع الهوامع – للسيوطي ٥٩/١-٦٠، وينظر شرح الأشموني ٤٧/١-٤٩.

أحدها: أن يكون سمّي بذلك، لأنّه يبين المعاني، مأخوذ من قولهم: أعرب الرجل عن حاجته إذا بيّنها، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: ((الثَّيبُ يعرب عنها لسانها)) أي: يبين ويوضح.... فلمّا كان الإعراب يبين المعاني سميّ اعراباً.

والوجه الثاني: أن يكون سُمّي إعراباً، لأنه تغيّر يلحق أواخر الكلم، من قولهم: ((عَرِبت معدة الفصيل)) إذا تغيّرت، فإن قيل: ((العَرَبُ)) في قولهم: ((عربت معدة الفصيل)) معناه الفساد فكيف يكون الإعراب مأخوذاً منه؟

قيل: معنى قولك: أعربت الكلام، أي: أزلت عَرَبَهُ وهو فساده. وصار هذا كقولك: أعجمتُ الكتاب إذا أزلت عجمته، وأشكيت الرجل إذا أزلت شكايته... وهذه الهمزة تسمّى همزة السّلب.

والوجه الثالث: أن يكون سمّي إعرابا، لأنّ المعرب للكلام كأنّه يتحبّب إلى السامع بإعرابه، من قولهم: امرأة عروب، إذا كانت متحببةً إلى زوجها... فلمّا كان المعرب كأنّه يتحبب إلى السامع بإعرابه سَمّىَ اعراباً))[٤٠].

---

[٤٠] أسرار العربية – لأبي البركات بن الأنباري ص٤٤-٤٥.

فالأنباري في الوجه الأول يقترب من معنى الإعراب، وعندما يحدّه يبتعد كلَّ البعد، شأنه شأن النحاة الذين لايستطيعون الفرار من نظرية العامل، فيقول: ((أمّا الإعراب فحدّه اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً وتقديراً))[٤١].

وأما الإعراب عند ابن هشام الأنصاري فله معنيان: لغوي، وصناعي أو اصطلاحي، يقول: ((الإعراب أثرٌ ظاهرٌ، أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن أو الفعل المضارع، وأقول: للإعراب معنيان: لغوي، وصناعي. فمعناه اللغوي: الإبانة، يقال: أعرب الرجلُ عمّا في نفسه إذا أبان عنه، وفي الحديث: البِكْرُ تستأمَرُ، وإذنها صماتُها، والأَيِّمُ تُعرب عن نفسها، أي تُبَيِّنُ رضاها بصريح نطقها. ومعناه الاصطلاحي ما ذكرت))[٤٢].

وإذا جئنا إلى ابن الحاجب نجده أكثر وضوحاً وقرباً من معنى الإعراب وإن قصره على الاسم فقط يقول: ((الإعرابُ ما اختلف آخره[٤٣] به[٤٤] ليدلّ على المعاني المعتورة عليه))[٤٥].قال الرضي

---

[٤١] المصدر نفسه ص٤٥.
[٤٢] شرح شذور الذهب ص٣٣.
[٤٣] الهاء يعود على الاسم.
[٤٤] الهاء يعود على العامل.
[٤٥] شرح الرضى على الكافية ١/٥٦-٥٧.

موضحاً قول ابن الحاجب ((ليدل على المعاني المعتورة عليه: ((بيان لعلة وضع الإعراب في الأسماء))[٤٦].

وبعد هذا العرض لتعريف الإعراب أقول: ماذا كان على النحـــاة لو صاغوا لنا تعريفاً موجزاً من المعنى اللغوي الذي ذكروه للإعراب وأغنوا الدارسين عن التشعبات والتفريعات التي ذكروها والتي أبعدته عن معناه الحقيقي.

وهناك من الدارسين المحدثين مَن يذهب إلى ذلك، وهو استاذنا الدكتور فاضل السامرائي، إذ يقول: ((وهذا المعنى اللغوي هو الأصل لمعنى الإعراب في النحو))[٤٧].

فيا ليـــتهم اكتفـــوا بقـــولهم: ((الإعـــراب هـــو الإبانـــة عـــن المعاني))فسهلوا على المتعلمين حفظه وفهمه، ونأوا بهم عن حفـــظ ما لا ينفعهم، ولا يعلمهم.

ـ المبتـــدأ:

١- عرّفه بعض النحاة بأنه ((كلُّ أسم عرّيته من العوامـــل اللفظيـــة لفظاً أو تقديراً))[٤٨].

---

[٤٦] شرح الرضي ٥٧.
[٤٧] معاني النحو- د.فاضل السامرائي ٢٣/١..
[٤٨] أسرار العربية ص٨٣.

وهذا التعريف ناقص، لأنه لا يشمل أنواع المبتدأ، ولم يذكر تجرده من العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يذكر الإسناد إليه. لذلك عرّف بتعريفات أخرى.

٢- فقد عرفه ابن عصفور بقوله: ((هو الاسم أو ما في تقديره، المجعول أول الكلام لفظاً ونية على الوصف المتقدم))[٤٩] وهذا التعريف أيضاً غير كامل، لذلك عرّفه بعض النحاة بقوله: ((المبتدأ هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي، وألف الاستفهام، رافعة لظاهر، مثل زيد قائم، وما قائم الزيدان، وأقائم الزيدان))[٥٠].

وهذا التعريف لم يستثن العوامل اللفظية غير الزائدة مثل قوله تعالى: ((هل من خالقٍ غير الله – فاطر-٣))، وقولهم ((بحسبك درهم)).

وينقل لنا السيوطي تعريفاً عن النحاة، فيقول: ((قالوا: وهو المجرّد من عامل لفظي غير زائد ونحوه، مُخبراً عنه، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل ولو ضميراً – خلافاً للكوفية – كافٍ، وشرطه: تقدّم نفي ولو بـ(غير) أو استفهام، وثالثها يجوز دونه بقبح))[٥١].

---

[٤٩] المقرّب ص٨٨.
[٥٠] شرح الرضي على الكافية ٢٢٣/١.
[٥١] همع الهوامع – للسيوطي ٣٥٩/١.

ويعترض السيوطي على التعريف بأمرين، فيقول: ((وهذا الحدُّ غير مرضيٍّ عندي لأمرين:

أحدهما: أنّ عامل المبتدأ عندي الخبر – كما سيأتي اختياري له، وهو لفظي.

والآخر: أنّه شامل للفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم، فلذا تورّكت بقولي: (قالوا). وما قالوه في (بحسبك درهم) غير مرضِيٍّ أيضاً، فإنّ شيخنا الكافيجي، اختار أن ((بحسبك درهم)) خبر مقدم، وأنّ المبتدأ درهم نظراً للمعنى، لأنّه محطّ الفائدة، إذ القصد الإخبار عن (درهم) بأنّه كافيه. وما قاله شيخنا هو الصواب))[٥٢].

وعرفه نحاة آخرون بقولهم: ((هو الاسم العاري من العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لما يستغنى به))[٥٣].

وهذا التعريف أشمل من التعريفات السابقة، فقولهم ((الاسم: يشمل: الصريح والمؤول نحو ((وأن تصوموا خير لكم))[٥٤]... والعاري عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان، وغير الزائدة لإدخال نحو بحسبك درهم، وهل خالق غير الله، ومخبراً عنه، أو وصفا إلى آخره مخرج لأسماء الأفعال، والأفعال قبل التركيب،

---

[٥٢] المصدر نفسه ١/٣٦٠-٣٦١.
[٥٣] شرح الأشموني ١/١٨٨-١٨٩، وينظر: الحدود النحوية – للفاكهي ص٩٥.
[٥٤] البقرة ١٨٤.

ورافعاً لمستغنى به يشمل الفاعل، نحو: أقائمٌ الزيدان، ونائبه نحو: أمضروب العبدان، وخرج به نحو: أقائم أبوه زيد، فانّ مرفوعه غير مستغنى به))[٥٥].

والمبتدأ كما هو واضح من هذا التعريف قسمان.

١- الأول: مبتدأ له خبر، مثل محمد شجاع.

٢- والآخر مبتدأ له مرفوع يغني عن الخبر، كما مثَّلَ هو في شرح التعريف.

وعلى الرغم من التفصيلات الموجودة في هذا التعريف، فقد أورد بعض النحاة على هذا التعريف أنه غير جامع.

جاء في حاشية الصبان: ((وأورد على التعريف أنّه غير جامع، إذ لايشمل: أقلٌّ رجل يقول ذلك. فإنّ (أقلّ) مبتدأ وليس مخبراً عنه، ولا وصفاً رافعاً ولا غير قائم الزيدان، فأنّ غير مبتدأ، وليس مخبراً عنه ولا وصفا رافعا))[٥٦].

وهكذا دواليك في الحدود النحوية، ومردّ ذلك إلى السرعة في وضعها.

---

[٥٥] شرح الأشموني ١٨٩/١.
[٥٦] حاشية الصبان ١٨٩/١.

- **المفعول المطلق**:
- **عرفه ابن الحاجب بقوله: ((وهواسم مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه، ويكون للتأكيد، والنوع، والعدد))[٥٧].**
- **وعرفه بدر الدين بن الناظم بقوله: ((فالمفعول المطلق: ماليس خبراً من مصدر، مفيد توكيد عامله، أو بيان نوعه أو عدده))[٥٨].**
- **ويعرفه ابن هشام الانصاري بقوله: ((وهو اسم يؤكّد عامله، أو يبين نوعه، أو عدده، وليس خبراً، ولاحالاً، نحو ضربت ضرباً، وضَرْبَ الأمير، أو ضربتين، بخلاف: ضربُك ضربٌ أليمٌ، ونحو ((ولىّ مدبراً))[٥٩]))[٦٠].**
- **ويعرفه ابن عقيل قائلا: ((هو المصدر المنتصب: توكيداً لعامله، أو بيانا لنوعه، أوعدده، نحو: ضربت ضرباً، وسرت سيرَ زيدٍ، وضربت ضربتين))[٦١].**
- **وآخر التعريفات التي نذكرها، تعريف الفاكهي، يقول معرفا اياه ((المصدر الفضلة المؤكد لعامله، أو المبين لنوعه، أو عدده))[٦٢].**

---

[٥٧] شرح الرضي ٢٩٥/١-٢٩٨.
[٥٨] شرح ابن الناظم ص ١٩٠، وينظر شرح الأشموني ١٠٩/٢.
[٥٩] النمل ١٠.
[٦٠] أوضح المسالك ٣٣/٢.
[٦١] شرح ابن عقيل ٣٦٨/١.

وهذه التعريفات كلّها فيها نظر، لأنها غير جامعة، ولا مانعة. فالملاحظ أنهم في تعريفاتهم ذكروا أنواعاً ثلاثة له، وهي:

١- المؤكد العاملة.

٢- المبين لنوعه.

٣- المبين لعدده.

وهذا التقسيم لأنواع المفعول المطلق يوقعنا في إشكالات، وهي:

١. لو قلنا مثلاً: اجتهاداً يا عليُّ. ففي أي قسم من هذه الأقسام الثلاثة التي ذكرها النحاة يوضع هذا النوع؟

أيوضع في النوع الأول (المؤكد لعامله)؟ وهذا لايجوز لأنّ من قواعدهم ((وحذف عامل المؤكد امتنع)) أي: لايجوز حذف عامل المصدر المؤكد لعامله، وعللوا ذلك ((لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته، والحذف مناف لذلك))[٦٣].

وهو ليس مُبَيّناً للنوع، ولا للعدد.

ومثله قولك: ((أنت أخي حقا))، و((لزيدٍ عليَّ ألفُ دينارِ اعترافا)) فـ(حقا) و(اعترافا) مفعولان مطلقان، ولكن لا يندرجان تحت أي نوع من الأنواع الثلاثة.

---

[٦٢] شرح الحدود النحوية ص١٠٥.
[٦٣] شرح أبن عقيل ٣٧٢/١.

٢. قولهم في تعريفه ((هو المصدر المنتصب، أو الفضلة)). وهذا فيه نظر، فلو قلنا: ضربته ذلك الضربَ. يكون ذلك مفعولاً مطلقاً وهو ليس مصدراً. وإنما اسم إشارة ناب عن المصدر.

ومثله: ضربت المسيء عصا. فعصى تعرب مفعولاً مطلقاً وهي ليست مصدراً. وإنما نائبة عن المصدر وهي آلته. وغير ذلك ممّا هو ليس مصدراً ويعرب مفعولاً مطلقاً.

٣. قولهم في تعريفه ((يذكر توكيداً لعامله))، ومثلوا له بقولهم: ضربت زيداً ضرباً.

والصواب أنّ هذا ليس مؤكداً لعامله، وإنما هو مؤكد لمصدر عامله. لأنّ ((ضرباً)) أكَّد الحدث الموجود في الفعل فقط، ولم يؤكد الحدث والزمان معاً. فإذا أريد تأكيد الحدث والزمن، وهو ما يشتمل عليه العامل، يقال: ضربت ضربت زيداً.

يقول الرضي: ((المراد بالتأكيد، المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه، من وصف، أو عدد. وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون. لكنّهم سمَّوه تأكيداً للفعل توسعاً، فقولك: ((ضربت)) بمعنى أحدثت ضربا، فلما ذكرت بعده (ضربا) صار بمنزله قولك: (أحدثت ضرباً ضرباً) فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنها الفعل))[٦٤].

---

[٦٤] شرح الرضي على الكافية ٢٩٨/١.

٣- أدرج النحاة تحت المبين للنوع ماينوب عنه، من كلية المصدر، وبعضيته ونوعه، وصفته، وهيئته، ومرادفه، وضميره، والمشار به إليه، ووقته، وما الاستفهامية، وما الشرطية، وآلته، وعدده، وغير ذلك ممّا زاده المتأخرون[٦٥].

وليس خافياً أنّ النحاة عندما يقولون ((المبين للنوع)) يقصدون المبين لنوع العامل، نحو: سرت سيراً سريعاً، سرت سيرَ الأمير. والملاحظ أن كثيراً ممّا ذكروه من النيابة لا يندرج في المبين للنوع.

فمثلا: قولك: ضربت المسيءَ كلَّ الضرب، أو بعضه، أو يسيراً من الضرب، لايبين نوع الضرب وإنما يبين مقداره.

ومنه قولك: طعنت العدو سكينا، ورشقت الغزال سهماً. فهذا لايبين نوع الفعل، وإنما يبين نوع الآلة التي استعملت في الفعل[٦٦].

٤- وبناء على هذا فتقسيم المبين على نوعين هما: المبين للنوع، والمبين للعدد لايحصر أنواع المبين من المفعول المطلق، يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((والحق أن التقسيم لا يختص بهذين

---

[٦٥] ينظر: شرح الأشموني ١١٢/٢-١١٤، وحاشية الصبان ١١٢/٢.
[٦٦] ينظر: معاني النحو – د.فاضل السامرائي ٥٧٩/٢-٥٨٠.

القسمين، بل يكون مبينا لهما ولغيرهما فقد يكون المصدر مبيناً للنوع، والعدد، وقد يكون مبيناً للمقدار أيضاً))[٦٧].

وبعد أن يذكر الأمثلة على ذلك يخلص إلى القول: ((إنه لا داعي لذكر جزئيات المبين – فيما أرى – بل الأولى أن يكتفى بإطلاق التبيين، فيقال: (المصدر المبين) فقد يكون مبينا للنوع، وقد يكون مبيناً للعدد، وقد يكون مبيناً للمقدار، وقد يكون مبيناً لغير ذلك))[٦٨].

لذلك يرى أنّ أنواع المفعول المطلق ثلاثة، وهي:

١) المفعول المطلق المؤكد: ويقصد بذلك المؤكد لمصدر العامل، والمؤكد لنفسه، والمؤكد لغيره.

٢) المبين: ويقصد به: المبين للنوع، والعدد، والمقدار، وغير ذلك.

٣) النائب عن الفعل.

ومن ذلك نستطيع أن نعرف المفعول المطلق بأنه: ((المصدر أو ما ناب عنه فضلة يذكر توكيداً، أو بيانا أو نيابة عن الفعل)).

والله أعلم.

ونكتفي بهذا القدر من النماذج على مشكلات الحدود.

---

[٦٧] المصدر نفسه ٥٧٨/٢.
[٦٨] المصدر نفسه ٥٨٠/٢.

المســـــائـــل النحـــــويـــــة

١- ما يعرف به المبتدأ من الخبر:

من المعروف عند النحاة أنّ الأصل فـــي المبتـــدأ أن يكـــون معرفة،والأصل في الخبر أن يكون نكرة، نحو: محمدٌ عاقلٌ، وعلـــيٌ شجاع.ولكن قد يأتيان معرفتين أو نكرتين لهما مسوِّغ للابتداء بهما. نحو: محمدٌ العاقل، والعاقلُ محمدٌ، وعليٌّ أخـــوك، وأخـــوك علـــي، وأفضل منك أفضل مني، وأفضل منّي أفضل منك. وغيره ففي مثـــل هذه المثل أيٌّ منهما المبتدأ المتقدم أوالمتأخر؟ وما الدليل عليه؟

ينقل لنا ابن هشام الأنصاري أقوال النحاة فـــي ذلـــك، فيقـــول: ((يجب الحكم بابتدائية المقدم في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكونا معرفتين تســـاوت رتبتهمـــا، نحـــو الله رَبُّنـــا، أو اختلفت، نحو ((زيدٌ الفاضل)) و ((الفاضل زيدٌ)) هذا هو المشهور.

وقيل: يجوز تقدير كلٌّ منهما مبتدأ وخبراً مطلقا.

وقيل: المشتق خبر وإن تقدم، نحو: القائمُ زيدٌ.

والتحقيق: أنّ المبتدأ ما كان أعرف كـــ(زيد) في المثال، أو كان هـــو المعلوم عند المخاطب، كأن يقول: مَنِ القائمُ؟ فتقول ((زيدٌ القـــائمُ)) فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدَّمُ المبتدأ.

الثانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما، نحو: أفضل منك أفضل منّي.

الثالثة: أن يكونا مختلفَيْنِ تعريفاً وتنكيراً، والأول هو المعرفة كـ((زيدٌ قائمٌ)). وأمّا إن كان هو النكرة، فإن لم يكن له ما يُسَوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقاً. نحو: ((خَزٌّ ثوبُك)) و ((ذهبٌ مالك)) وإنْ كان له مسوِّغ فكذلك عند الجمهور، وأمّا سيبويه فيجعله المبتدأ، نحو : ((كَمْ مالُك)) و ((خيرٌ منك زيدٌ)) و ((حسُبنا الله))، ووجهه أنّ الأصل عدم التقديم والتأخير،وإنما هما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخصُّ منهما نحو: ((الفاضل أنت)).

ويتجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين، ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى: ((فإنّ حَسْبَكَ اللهُ))[٦٩] و((إنّ أولَ بَيْتٍ وُضِعَ للناس للذي ببكة))[٧٠]، وقولهم ((إنّ قريباً منك زيدٌ)) وقولهم: ((بحسبك زيدٌ)) والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب...الخ))[٧١].

وقد آثرت أن أنقل هذا النص ليكون واضحاً للقارئ عند مناقشته. وإن كنت أحسب أن طوله يبعث على السأم عند قراءته لتعدد الأقوال، ولما يكتنفه من غموض به حاجة إلى توضيحه.

---

[٦٩] الأنفال ٦٢.
[٧٠] آل عمران ٩٦.
[٧١] مغني اللبيب ٢/٤٥١-٤٥٢.

أقول: إن الذي ذكره ابن هشام هو رأي جمهور النحاة[٧٢] وفيه مشكلة، بل مشكلات جاءت من تعدد الآراء والأقوال، ومن التناقضات التي لا مبرر لها فيما أحسب، فمعظمها قيود شكلية بعيدة عن المعنى الذي هو أساس كلام العرب. وسأدلل على ذلك بما يأتي:

أولاً: النص يبدأ بقوله: ((يجب الحكم بابتدائية المقدم من الأسمين في ثلاث مسائل)) ثم يأتي إلى المسألة الأولى ويقرر أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين تساوت رتبتهما في التعريف أو اختلفت مثل: ((الله ربنا)) بناء على لفظة (الله) في رتبة غيره من الأعلام[٧٣]، ونحو: محمد الفاضل، والفاضل محمد.

وعلى هذا لو قلنا: ((اللهُ ربنا)) و ((ربنا الله))، و ((محمدٌ الفاضل)) و ((الفاضل محمد)) يجب إعراب الأول في هذه المثل مبتدأ، ونعرب الثاني خبراً. وبعد أن ذكر ذلك، يقول: ((هذا هو المشهور)) أي المشهور عند النحاة.

وهذا المشهور فيه نظر. إذ لا يخفى على الدارسين أن قولنا: ((محمدٌ الفاضل)) غير قولنا ((الفاضل محمد)) من حيث المعنى ثم يذكر أقوالاً أخرى:

---

[٧٢] ينظر \: حاشية الصبان ٢٠٩/٢.
[٧٣] ينظر: حاشية الدسوقي ٥/٣.

١- قيل: يجوز تقدير كلٍّ منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، أي ١: تساوت رتبتهما في التعريف أولا، كان أحدهما مشتقا أولا.

٢- وقيل: المشتق خبر وإن تقدم، نحو: ((القائمٌ خالدٌ))، أي: القائم خبر، وخالد مبتدأ، واحتج صاحب هذا الرأي: ((بأنّ المبتدأ هو المسند إليه، والخبر هو المسند، فالمشتق هو المنسوب لأنه صفة))[٧٤].

٣- ثم يقول: والتحقيق أنّ المبتدأ ما كان أعرف كـ(زيد) في نحو ((القائمُ زيد)).

٤- أو كان هو المعلوم عند المخاطب، أي: أنّ المعلوم هو المبتدأ والمجهول هو الخبر. كأن يقال: ((مَنِ القائمُ)) فنقول: ((زيدٌ القائمُ)) أي: القائم هو المعلوم، وزيد هو المجهول، فالقائم مبتدأ وأن تأخر. وليته أقتصر على هذا وحده.

٥- ثم يقول: فإن علمها وجهل النسبة، أي: استويا تعريفا، فالمقدَّم المبتدأ. أيهّما يقدّم هو المبتدأ.وأرى أن قوله: يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين ثم ذكر في المسألة الأولى أن يكونا معرفتين...الخ. هو المشهور، وما ذكره من أقوال أخرى قد أحدث لبساً في ذهن القارئ، فلو استعمل غير كلمة ((يجب)) لهوّن بعض الشيء من هذا اللبس والإشكال.

---

[٧٤] ينظر حاشية الصبان ٢٠٩/١، وحاشية الدسوقي ٥/٣.

ثانيا: ذكر في المسألة الثانية من مسائل وجوب الحكم بابتدائية المقدّم من الأسمين: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو((أفضل منك أفضل مني)) – وبناء على هذا لو نقدم ((أفضل مني)) ونقول: ((أفضل منّي أفضل منك)) لأعربنا (أفضل مني) مبتدأ. وهذا فيه نظر، لأنّه قيد شكلي لا يمت إلى المعنى بصلة. فالمعنى هو الذي يعين المبتدأ من الخبر، فالذي يراد أن يخبر عنه يُجْعَلُ مبتدأ، والذي يراد أن يخبر به يجعل خبراً، وليس لنا أن نجعل آيّاً شئنا منهما مبتدأ أو خبراً وليس المعنى واحداً جاء في معاني النحو ((فاذا قلت ذو دين متين ذو عرض مصون، كان المعنى صحيحاً، ولكن إذا قلت: (ذو عرض مصون ذو دين متين) فليس القول على إطلاقه فقد يكون ذوالعرض ليس ذا دين، فقد ثبت أن معنى الجملتين مختلف))[٧٥].

ثالثا: المسألة الثالثة: ورد فيها ما يأتي:

١- إذا كان المبتدأ والخبر مختلفين في التعريف والتنكير، فالمعرفة هو المبتدأ، والخبر هو النكرة نحو: ((محمدٌ عاقلٌ)) وهذا الأمر بناء على الأصل. أي: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة.

---

[٧٥] معاني النحو ٢٦٨/١.

٢- وأما إذا كان الاسم الأول نكرة، ولم يكن له ما يُسَوِّغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا. مثل ((خزٌّ ثوبك)) و((ذهب مالك)) أي: أنّ ((خزّ)) و ((ذهب)) خبران مقدمان عند النحاة.

٣- وإن كان للاسم الأول النكرة مُسَوِّغ فهو خبر أيضاً عند جمهور النحاة. أما سيبويه فيعربه مبتدأ. نحو: ((كم مالك)) و ((خيرٌ منك زيدُ))، فـ(كم) و (خيرٌ منك) مبتدآن عند سيبويه، وخبران عند الجمهور، وهو قيد شكلي وليس معنوياً.

٤- وبعد أن يذكر علّة الإعراب المذكور آنفا عند سيبويه والجمهور يقول: ويتجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلَيْن، أي: دليل سيبويه وهو أن الأصل عدم التقديم والتأخير، ودليل الجمهور وهو أنّ المبتدأ هو الأخص المؤخر.

والذي يلاحظ أنّ ابن هشام قد ناقض نفسه في تحديد المبتدأ والخبر ففي المسألة الأولى قال: ((والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف... أو كان هو المعلوم عند المخاطب)).

في حين نراه في المسألة الثالثة يقول: ((ويتجه عندي جواز الوجهين)) أي: جواز إعراب النكرة المخصصة مبتدأ أو خبراً. وهذا تناقض بين قوليه.

وقد وجه الدسوقي هذا التناقض بقوله: ((وأجيب بأنّ ما ذكره من التحقيق لغيره، وأمّا ما ذكره من الاتجاه فهو له فلا ضرر حينئذ))[٧٦].

وهذا لايعذره، وكان على ابن هشام – رحمه الله تعالى، وهو من كبار أئمة النحاة المحققين – أن يحترز لذلك.

أقول: إن هذا الذي استعرضناه من طرائق معرفة المبتدأ من الخبر والتي اشتملت على آراء وأقوال مختلفة صعبت المسألة على الدارسين لاستنادها إلى قيود شكلية بعيدة عن المعنى كان من السهل على أصحابها من النحاة أن يهتموا بالمعنى ويختصروها بعبارة واحدة، وهي أنّ المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والمجهول هو الخبر بغض النظر عن كونهما معرفتين أو نكرتين صالحتين للإبتداء بهما. وقد استشهد ابن هشام في نصه الذي ذكرناه بآي من الذكر الحكيم لمجيء النكرة المخصصة مبتدأً والمعرفة خبراً. وهو رأي قسم من النحاة وأهل المعاني[٧٧].

جاء في كتاب الإيضاح للقزويني: ((قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف، ويكون السامع عالماً باتصافه بإحداهما دون الأخرى، فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعمد إلى اللفظ

---

[٧٦] حاشية الدسوقي ٦/٣.
[٧٧] ينظر: حاشية الصبان ٢٠٩/١، معاني النحو ١٨٢/٢.

الدال على الأولى وتجعله مبتدأ، وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبراً فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية، كما إذا كان للسامع أخ يسمّى زيداً، وهو يعرفه بعينه واسمه، ولكن لا يعرف أنّه أخوه وأردت أن تعرّفه أنه أخوه فتقول له: (زيدٌ أخوك) سواء عرف أنّ له أخا، ولم يعرف أنّ (زيداً) أخوه، أم لم يعرف أنّ له أخاً أصلاً. وإن عرف أنّ له أخا في الجملة وأردت أن تعيّنه عنده، قلت: أخوك زيدٌ.

أما إذا لم يعرف أنّ له أخا أصلاً فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتعيين على مَن لا يعرفه المخاطب أصلاً فظهر الفرق بين قولنا: (زيدٌ أخوك) وقولنا (أخوك زيدٌ).

وكذا إذا عرف السامع إنسانا يسمّى زيداً بعينه واسمه، وعرف أنه كان من إنسان انطلاق، ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره، فأردت أن تعرّفه أنّ زيداً هو ذلك المنطلق، فتقول: (زيدٌ المنطق) وإن أردت أن تعرّفه أن ذلك المنطلق هو زيد، قلت: (المنطلق زيد).

وكذا إذا عرف السامع إنسانا يسمّى زيداً بعينه، وهو يعرف معنى جنس المنطلق، وأردت أن تعرّفه أنّ زيداً متصف به، فتقول: (زيد المنطلق) وإن أردت أن تعيَن جنس المنطلق قلت: (المنطلق زيد).

لايقال: زيدٌ دالٌ على الذات فهو متعين للابتداء تقدّم أو تـــأخر، والمنطلق دال على أمر نسبي فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر، لأنّا نقول: (المنطلق) لا يُجْعل مبتدأ إلاّ بمعنى الشخص الذي له الانطلاق، وأنّه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً. و(زيد) لا يُجعــل خبــراً إلاّ بمعنى صاحب اسم (زيد) وأنّـــه بهــذا المعنـــى لا يجــب أن يكــون مبتدأ))[٧٨].

- هل تقع الجملة فاعلاً أو نائباً عن الفاعل؟

اختلف النحاة في ذلك على مذاهب[٧٩]:

١- فقد أجاز ذلك هشام الضرير وثعلب من الكوفيين مطلقا، نحو: (يعجبني قام زيدٌ) فجملة (قام زيد) عندهما فاعــل، واحتّجــا بقول الشاعر:

وما راعني إلاّ يسيرُ بِشُرْطةٍ

وعهدي بهِ قَيْناً يسيرُ بِكيرِ

ولوروده في قوله تعالى: ((ثمَّ بَدا لَهُم مِن بعد مــارأوا الآيــات لَيَسْجُنُنَّهُ حتى حين – يوسف- ٣٥)). فجملة (يسير) و (لَيَسْــجُنَنَّهُ) فاعل.

---

[٧٨] الإيضاح – للقزويني ٩٧/١-٩٨.

[٧٩] ينظر: مغني اللبيب ٤٢٨/٢، الهمع ٥٨٩/١.

٢- وذهب الفرّاء وجماعة من النحاة إلى جواز وقوع الجملة فاعلاً أو نائبا عن الفاعل لفعل مِن أفعال القلوب إذا عُلّق بمعلّق، كالاستفهام وغيره، نحو: (ظهر لي أقام زيدٌ)فجملة (أقام زيدٌ) فاعل للفعل (ظهر).

٣- وذهب الأكثرون من النحاة إلى المنع، وتأولوا ماورد بتأويلات بعيدة، لمعارضتها ماقرَّروه من قواعد، وهو أنّ الفاعل ونائبه لا يكونان إلاّجملةً.

ففاعل الفعل (بدا) عند هؤلاء ضمير البداء، أي: بدا لهم بَداء ليسجُنَنَّه، وفاعل راعني في قول الشاعر على إضمار (أن)، وقال بعضهم، الأحسن أن يقال: إنّ فاعل راعني ضمير يعود إلى مايعود إليه ضمير (يسير)، وهو الشَّخص، وجملة (يسير) في محل نصب حال[٨٠] وقالوا في قوله تعالى ((وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ {البقرة-١١})).

إنّ نائب الفاعل ضمير يفسره المذكور في السياق[٨١]، والتقدير: هو، أي:إذا قيل لهم قول شديد، فأضمر هذا القول الموصوف، وجاءت جملة (لا تفسدوا) بعده مفسرة، فلا موضع لها من الإعراب بذلك الضمير الذي هو القول الشديد، ولا يجوز أن يكون

---

[٨٠] ينظر حاشية الدسوقي ٤٩٩/٢.
[٨١] ينظر: تفسير أبي السعود ٥٢/١.

الجار والمجرور (لهم) نائبا عن الفعل، لأنه لا ينتظم منه مع ما قبله كلام[٨٢].

وهذه التأويلات لم تحل مشكلة عندهم، بل عقدتها، لأنها متكلفة بعيدة عن المعنى، ولايمكن أن تفضي إلى المعنى الذي تؤديه الجملة التي يقتضيها السياق.

أقول: ماذا على النحاة المانعين لو سلّموا بالوارد من الشواهد الصحيحة وعدّلوا قاعدتهم بحيث تشمل جميع النصوص الواردة وقسمّوها إلى كثيرة وقليلة، وقالوا: الأكثر أن يأتي الفاعل ونائبه اسماً، والقليل يأتي جملة، وأراحوا الدارس من عناء هذه التأويلات، على أنهم جوزوا وقوع الجملة فاعلاً بعد همزة التسوية[٨٣].

وللاستاذ الجواري رحمه الله تعالى رأي في الفعل في القرآن الكريم، يقول: ((وللفعل في القرآن قوة الأسم، فهو يقع في العبارة القرآنية في موقع الفاعل في قوله تعالى: ((ثم بدا لهم من بعد مارأوا الآيات ليسجننّهُ حتى حين)) وليس هذا بالأمر الغريب، فالفعل والاسم في العربية فرعان من أصل واحد، وكلاهما يدلّ على معناه في نفسه كما يقول النحاة))[٨٤].

---

[٨٢] ينظر: المبني للمجهول في الدرس النحوي ص٣٨.
[٨٣] ينظر: نحو القرآن – د.عبد الستار الجواري ص٣٠، والجملة العربية تأليفها وأقسامها – د.فاضل السامرائي ص٢٣١.
[٨٤] نحو القرآن ص٣٠.

حذف عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله

يمنع النحاة حذف عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله، قال ابن مالك:

وَحَذْفُ عامل المؤكّد امتنع وفي سواه لدليل متّسع

وحجتهم في ذلك أنّ المصدر المؤكّد مسوق لتقرير عامله وتقويته والمقصود بتقويته تثبيت معناه في النفس لتكريره، والمقصود بتقريره إرادة المعنى الحقيقي لا المجازي، والحذف مناف لذلك[٨٥].

ولكن نراهم عندها يتحدثون عن أحد المواطن التي يحذف فيها عامل المفعول المطلق وجوبا، وهو إذا ناب المصدر عن فعل اسند لاسم عين مكرراً أو محصورا: نحو: زيدٌ سيراً سيراً، وما زيدٌ إلاسيراً، وانما زيد سيراً يشترطون التكرار أو الحصر. فقولهم: زيد سيراً سيراً أصله: يسير سيراً فحذف (يسير) وجوبا لقيام التكرير مقامه، وفي الحصر ما زيد إلآسيراً أو إنما زيدٌ سيراً أصله: مازيدٌ

---

[٨٥] ينظر: شرح الكفافية الشافية ٦٥٧/٢، شرح ابن عقيل ٣٧٢/١، وشرح الأشموني ١١٤/٢، وحاشية الصبان ١١٥/٢.

إلا يسير سيراً، وإنما زيدٌ يسير سيراً فحذف (يسير) وجوبا لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير[٨٦].

ثم تراهم يقولون بعد ذلك: ((فإن لم يكرر، ولم يحصر لم يجب الحذف، نحو: زيد سيراً، التقدير: زيدٌ يسير سيراً، فإن شئت حذفت (يسير)، وإن شئت صرَّحت به))[٨٧].

وهذه مشكلة حصلت من تناقض قول القوم، فمرة يقولون يمنع حذف عامل المؤكد، ومرة أخرى يجوزون حذفه.

كان على القوم أن يتريثوا في تقرير القواعد لا أن يتعجلوا فيقعوا في التناقض، كما وقعوا هنا.

فهم إما أن يقولوا: إن عامل المؤكّد يجوز حذفه وذكره ولكنّ الحذف أكثر. وقد أجاز الخليل وسيبويه الجمع بين الحذف والتأكيد[٨٨] أو يقولوا: إنّ هذه المسائل مستثناة من امتناع الحذف[٨٩].

أويتأملوا في معنى الأمثلة التي عدل بها من صيغة إلى صيغة، والعدول لابدّ أن يصحبه عدول في المعنى، لذلك يرى أستاذنا الدكتور فاضل السامرائي أنّ قولهم (زيدٌ سيراً) ليس مؤكداً، وإنما هو نائب

---

[٨٦] ينظر: شرح ابن عقيل ٣٧٥/١-٣٧٦.
[٨٧] المصدر نفسه ٣٧٦/١.
[٨٨] ينظر: حاشية الخضري ٤٢٩/١.
[٨٩] المصدر نفسه.

عن الفعل، وأنه واجب الحذف لا جائزه، يقول: ((والصواب فيما نرى أنّ هذا المصدر نائب عن الفعل وليس مؤكداً، وأنّه واجب الحذف لا جائزه لأنّه لو ذكر لأصبح مؤكداً لا نائبا، ومثله المكرر، فإنّه يصح أن نقول: ((محمد يسير سيراً سيراً)) ولكنّ المصدر هنا مؤكد، والثاني توكيد له، وتكرر التوكيد غير عزيز في اللغة، قال تعالى ((فَسَجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ{الحجر-٣٠})) وقال: ((كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكّاً دَكّاً{الفجر-٢١})). وليس المصدر هنا نائبا عن الفعل، بخلاف قولنا: (محمدٌ سيراً سيراً) فهذا تعبير، وذلك تعبير، وليسا متماثلين، ولا يؤديان غرضاً واحداً))[٩٠].

فهو يرى أن قولنا: ((محمد سيراً)) فيه أمر لذلك هو نائب عن فعله. أما محمدٌ يسير سيراً. فليس فيه أمر، وإنما هو مؤكد.

مجيء المصدر حالاً

كثر وقوع الحال في كلام العرب مصدراً نكرة، قال ابن مالك:

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالاً يَقَعْ بكثرةٍ كـ(بغتةً) زيدٌ طلع.

نحو: أقبل محمدٌ ركضا، وطلع زيد بغتةً، ومنه في التنزيل العزيز قوله تعالى: ((حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً وَوَضَعَتْهُ كُرْهاً{الأحقاف-١٥})) وقوله تعالى: ((وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعاً

---

[٩٠] معاني النحو ٥٩٦/٢.

وكَرْهاً{آل عمران-٨٣})) ولكن مع هذه الكثرة التي أقرَّ بها النحاة قصروه على السماع، ولم يقيسوا عليه، وذلك لمجيئه على خلاف الأصل الذي قرّروه في قواعدهم، وهو حقُّ الحال أن يكون وصفا، لأنه يدلّ على معنى وصاحبه أما المصدر فلا دلالة فيه على صاحب المعنى[٩١]، ولأنّ الحال عندهم نعت في المعنى، والنعت في المصدر لا يطّرد، فكذا ما بمعناه[٩٢].

وقد قاسه المبرد في أحد قوليه، وهو إذا كانت الحال فيه نوعاً من عاملها نحو: ((جاء محمدٌ سعيا))، لأنّ السعي نوع من المجيء، جاء في المقتضب: ((ولو قلت (جئته إعطاء) لم يجز، لأنّ الإعطاء ليس من المجيء، ولكن: جئته سعيا فهذا جيد، لأنّ المجيء يكون سعيا، قال الله عزّ وجل: ((ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً))[٩٣]))[٩٤] وهو رأي مقبول.

إنّ ما تمسّك به النحاة من كون المصدر الواقع حالاً ليس بمقيس جعلهم يؤولون مثل ذلك بتأويلات[٩٥] أحسبها بعيدة عن طبيعة الكلام ومراد المتكلم.

---

[٩١] ينظر: شرح ابن عقل ٤٢١/١، وشرح الاشموني ١٧٢/٢.
[٩٢] ينظر: حاشية الصبان ١٧٣/٢، وحاشية الخضري ٤٨٧/١.
[٩٣] البقرة ٢٦٠.
[٩٤] المقتضب ٢٣٤/٣.
[٩٥] ينظر: شرح ابن عقيل ٤٢١/١، وشرح الأشموني ١٧٢/٢-١٧٣.

١- فقد أوله سيبويه والجمهور بالوصف (اسم الفاعل، اسم المفعول)، فمثلاً جاء محمدٌ ركضاً، طلع زيد بغتةً، في تأويل (راكضا) و (باغتا).

٢- وذهب الأخفش والمبرد في قوله الآخر إلى أنّ المصدر في مثل ذلك يعرب مفعولاً مطلقا لفعل محذوف فـ(ركضا) في المثال السابق مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره (يركض) والجملة في محلّ نصب حال.

٣- وذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر يعرب مفعولاً مطلقاً، ولكنّ الناصب له الفعل المذكور لتأويله بفعل من لفظ المصدر، فالتقدير عندهم في ((طلع زيد بغتةً)) بغت زيدٌ بغتةً، فيؤولون (طلع) بـ(بغت)، وهو أغرب الآراء المذكورة، لأنّه يؤدي إلى تكثير معاني اللفظة في اللغة، فمثلا لو قلنا:

١) طلع محمدٌ بغتةً.

٢) وصل محمدٌ بغتةً.

٣) سافر محمدٌ بغتةً.

٤) هجم محمدٌ بغتةً.

٥) ضرب محمدٌ زيداً بغته...الخ من الأمثلة.

لأصبح معنى (طلع) و(وصل) و(سافر)، و(هجم)، و(ضرب) بغت. وهذا بلا شك أمر مخالف لطبيعة اللغة وحسها اللغوي السليم.

أقول: ماذا كان على النحاة لو جعلوا مجيء المصدر حالاً مقيساً على الكثير المطرد من كلام العرب، وهو أصل من أصول دراستهم النحوية، وقصروا غير المطّرد على السماع، وبينوا لنا سبب عدول العرب إلى المصدر بدلاً من إغراقنا في هذه التأويلات البعيدة عن المعنى الذي أراده المتكلم باستعماله المصدر بدلاً من الوصف.

اقتران (أن) بخبر أفعال الرجاء والمقاربة

يذكر النحاة أنّ أفعال الرجاء، وهي عسى، وحرى واخلولق، وأفعال المقاربة، وهي كاد، وأوشك، وكرب، وهلهل تعمل عمل كان، أي: ترفع المبتدأ اسماً لها، ويكون خبره في موضع نصب خبراً لها[٩٦].

وسميت أفعال الرجاء بذلك لأنها تدل على رجاء وقوع الخبر، أما أفعال المقاربة فسمّيت بذلك للدلالة على قرب وقوع الخبر[٩٧] وخبر هذه الأفعال لا يكون إلاّ فعلاً مضارعاً وهو الغالب، نحو:

عسى محمدٌ أن ينجحَ، كاد خالد أن يحضرَ.

وندر مجيئه اسماً، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر

وذكروا لذلك شواهد أثبتوها في مؤلفاتهم[٩٨].

والغالب في خبر (عسى) اقترانه بـ(أن)، والقليل تجرده منها، وعلّلوا ذلك بقولهم: ((لأن عسى وضعت لمقارنة الاستقبال، و(أن) إذا دخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال، فلمّا كانت (عسى) موضوعة لمقارنة الاستقبال و(أن) تخلص الفعل للاستقبال ألزموا

---

[٩٦] ينظر: شرح ابن عقيل ٢١٣/١، وشرح الأشموني ٢٥٨/١.
[٩٧] المصدران أنفسها.
[٩٨] ينظر: شرح ابن عقيل ٢٧٦/١ – ٢٧٧، وشرح الأشموني ٢٦٠/١.

الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال (أن) التي هي علم الاستقبال))[٩٩].

ولذلك يتجرد خبرها من (أن) إذا فارقت الاستقبال وقَرُبت من الحال.

أمّا حرى واخلولق فيجب اقتران خبرهما بـ(أن)، لانهما لايفارقان الاستقبال.

وأما افعال المقاربة فتتفاوت أخبارها من حيث االاقتران بـ(أن) فأوشك: الكثير في خبرها أن يقترن بـ(أن)، فهي أقرب إلى (عسى) وابعد من كاد وكرب في الاستقبال. فعندما تقترب من عسى يقترن خبرها بـ(أن) وعندما تَقْرُبُ من كاد وكرب يجرد خبرها من (أن)[١٠٠].

وكاد: على العكس من (عسى) فالغالب في خبرها تجرده من (أن)، والقليل اقترانه بها، لأنها قريبة من وقوع الفعل: ((ألا ترى أنّك لا تقول: (كاد زيدٌ يدخل المدينة) إلاّ وقد شارفها، وقد يجوز أن تقول: عسى زيدٌ أن يحجّ وهو لم يبرح من منزله))[١٠١].

---

[٩٩] أسرار العربية ص١٣١، وينظر: حاشية الصبان ٢٦٠/١.
[١٠٠] ينظر: شرح التصريح ٢٨٣/١.
[١٠١] الجمل – للزجاجي ص٢١٠.

و(كرب) مثل (كاد) الغالب تجرد خبرها من (أن)، لأنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته، وعندما يبعد وقع الفعل يتجردان من أن[١٠٢].

أما هلهل فلا يقترن خبرها بـ(أن) لأنها في مقاربة وقوع الفعل مثل أفعال الشروع[١٠٣].

إنّ أخبار هذه الأفعال المقترنة بـ(أن) قد أوقعت النحاة في مشكلة وحيرة في تخريجها وإعرابها. فاذا أرادوا أن يعربوها نحو ((عسى خالدٌ أن يشفيَ)) فـ(أن يشفي) مصدر، وهم لا يجوزون الإخبار بالمصدر – وهو اسم معنى – عن الذات، فلا يصح أن يقال: عسى زيدٌ شفاءً.

لذلك راحوا يلتمسون تأويلات وتقديرات للتخلص من هذا الإشكال. ولكنهم زادوه تعقيداً وعسرا.

فقد ذهب بعضهم إلى أنه على تقدير مضاف إما في الاسم نحو: عسى حالُ زيدٍ أن يشفيَ، أو في الخبر، فيكون التقدير: عسى زيدٌ ذا أن يقوم[١٠٤].

---

[١٠٢] ينظر: شرح التصريح ٢٨٤/١.
[١٠٣] المصدر نفسه.
[١٠٤] شرح الرضي ٢١٥/٤، حاشية الصبان ٢٦٠/١، وحاشية الخضري ٢٧٧/١.

وقد رد الرضي هذا التقدير، فقال: ((وفي هذا العذر تكلّف، إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبداً، لا في الأسم ولا في الخبر))[١٠٥].

- **ومنهم مَن جوز الاخبار بالمصدر على وجه المبالغة[١٠٦].**
- **وقال بعضهم إنّ (أن) زائدة، وردّه الرضي أيضاً، فقال: ((وفيه أيضاً نظر، لأنّ الزائد لايلزم إلاّ مع بعض الكلم، كزيادة (ما) في قولهم: (افعل هذا آثراً ما).**
- **وقيل: المقترن بـ ((أن)) مفعول به على تضمين الفعل معنى ((قارب)) أو على إسقاط الخافظ على تضمينه معنى قرب[١٠٧].**
- **وقيل: المصدر المؤول قد يصحُّ حمله على الأسم من غير تأويل[١٠٨].**
- **وقيل: يقدّر أنّ الإخبار إنما وقع أولا بالفعل، ثم جئ بـ ((أن)) لتؤذن بالتراخي لا لقصد السَّبك[١٠٩].**

---

[١٠٥] شرح الرضي ٢١٥/٤، وينظر: حاشية الصبان ٢٦٠/١ وقد نسب هذا القول في الهامش إلى الدماميني.
[١٠٦] ينظر: شرح أبن الناظم ص١١٢.
[١٠٧] ينظر: حاشية الصبان ٢٦٠/١.
[١٠٨] المصدر نفسه.
[١٠٩] المصدر نفسه.

- وذهب الكوفيون إلى أن (عسى) فعل قاصر بمعنى ((قرب)) و ((أن يفعل)) بدل اشتمال من فاعلها[١١٠].
- ومَا آخرون: ((أن والفعل)) بدل اشتمال من المرفوع، وهذا البدل سدَّ مسدّ الجزأين[١١١].

هذه الأقوال وغيرها التي لم نذكرها لجأ إليها النحاة للتخلص من هذه المشكلة التي واجهتهم في اعراب ((أن والفعل)) الواقعة خبراً لأفعال الرجاء والمقاربة.

وهذه الأقوال فيها نظر، لأنها بعيدة عن المعنى اللهمَّ إلاّ إذا استثنينا قولين منها، وهما:

القول الذي يجوز الإخبار بالمصدر عن الذات للمبالغة، وهو رأي مقبول، لأن العرب قد تخبر بالمصدر عن الذات إذا أرادت أن تبالغ ومن ذلك قول الخنساء تصف الناقة التي أخذ فصيلها:

تَرْتَعُ مارَتَعَتْ حتى إذا ادّكرت

فإنّما هي إقبالٌ وإدبار

والقول الآخر: الذي يرى أنّ (أن) جيء بها لتؤذن بالتراخي لا بالسّبك. والله أعلم.

---

[١١٠] ينظر: مغني اللبيب ١٥٢/١، شرح الرضي ٢١٦/٤، وحاشية الصبان ٢٦٠/١.
[١١١] ينظر: مغني اللبيب ١٥٢/١، وحاشية الصبان ٢٦٠/١.

الواو في نحو ((جاء زيد والشّمس طالعةٌ)).

يرى النحاة أنّ الواو في نحو ((جاء زيد والشّمس طالعةٌ)) واو الحال، والجملة بعدها في محل نصب حال.

وهذه مشكلة، لأنَّ الجملة الحالية لها محلٌّ من الإعراب، وكلُّ جملة لها محلٌّ من الإعراب تحلُّ محلّ المفرد[١١٢].

قال ابن هشام: ((وممّا يشكل قولهم في نحو: (جاء زيدٌ والشَّمس طالعةٌ) أنّ الجملة الأسمية حال، مع أنها لاتنحَلُّ إلى المفرد، ولاتبيّن هيئة فاعل، ولا مفعول، ولا هي حال مؤكدة))[١١٣].

وحاول بعض النحاة ايجاد تخريج لها.

١- فقال ابن جنّي تأويلها: جاء زيدٌ طالعةً الشّمسُ عند مجيئه. فانحلت الجملة إلى مفرد، فهي كالحال والنعت السببَّييْنِ، نحو: مررت بالدار قائماً سكانُها، وبرجل قائمٍ غلمانه[١١٤].

والحال السببية جارية على غير مَن هوله، ولا تبيّن هيئة، وانما تبينها الحقيقة[١١٥].

٢- وقدَّرها بعضهم بقولك مبكراً ونحوه، وهذا التأويل اسم مفرد مبين لهيئة الفاعل وهي حال مؤسسة[١١٦].

---

[١١٢] ينظر: مغني اللبيب ٣٨٢/٢، وحاشية الصبان ٣٩/٣.
[١١٣] مغني اللبيب٤٦٥/٢.
[١١٤] المصدر نفسه ٤٦٥/٢-٤٦٦.
[١١٥] ينظر: حاشية الدسوقي ٤٠/٣.,
[١١٦] ينظر: مغني اللبيب ٤٦٦/٢، وحاشية الصبان ١٩٠/٢.

٣- وذهب الزمخشري إلى تأويلها بظرف، والمعنى: وقت طلوع الشّمس، فالجملة أنحلت إلى مفرد ووبَّيِنَت هيئة مجيء الفاعل[١١٧].

- **وذهب صدر الدين الأفاضل تلميذ الزمخشري إلى أنّ الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة، فالواو حينئذ واو المعية[١١٨] وبعد عرض هذه التأويلات أقول: كون الواو حالية، والجملة بعده حال بعيد عن المعنى، بل لايمتَّ إلى معنى الحالية بصلة. وأما التأويلات الأخرى على أنها حال سببية، أو ظروف، أو حال حكمها حكم الظرف فأيضاً فيها بعد.**
- **وأميل إلى أنّ الواو هنا (واو) المعية لوضوح المعية وصحة معناها والله أعلم.**
- **هل يقع ضمير الفصل بين الحال وصاحبه؟**

يذكر النحاة أنّ ضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر، أو ماأصله مبتدأ وخبر. ويسمى عند البصريين (ضمير الفصل) لأنه يفصل بين الخبر والنعت، فيوضح أنّ الثاني خبر لانعت[١١٩].

---

[١١٧] ينظر: مغني اللبيب ٤٦٦/٢، وحاشية الدسوقي ٤٠/٣.
[١١٨] ينظر: مغني اللبيب ٤٦٦/٢، همع الهوامع ٢٤٠/٢، حاشية الدسوقي ٢٤٠/٣.
[١١٩] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة(١٠٠) ٧٠٦/٢.

نحو: محمدٌ القائم. فيحتمل أن يكون (القائم) خبراً، ويحتمل أن يكون نعتاً، وإذا جيء بالضمير، وقيل: محمدٌ هو القائمُ تعيَّنَ كون القائم خبراً وليس نعتا.

ويسميه الكوفيون عماداً، لأنّه يعتمد عليه في تبيين أنّ الثاني خبر لانعت، وبعض الكوفيين يسميه دعامةً[١٢٠].

واشترط النحاة أنّ ضمير الفصل لايقع إلاّ بعد مبتدأ معرفة أو منسوخ مثل: زيدٌ هو المنطلقُ، وكان زيدٌ هو المنطلقَ.

ولايقع بعده الأسم إلاّ معرفة – كما مثلنا – أو شبيه بالمعرفة في دخول (ال) عليه، كقوله تعالى: ((وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً{المزمل-٢٠}))[١٢١].

واختلف النحاة في موقعه من الإعراب، فالبصريون يقولون: لا محلّ له من الإعراب. أما الكوفيون فيقولون: له محل من الإعراب، وذهب قسم منهم إلى أنّ محلّه محلّ ما بعده، وقال آخرون: محلّه محلّ ما قبله[١٢٢].

وقد جائت قراءة وقع فيها ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، وهي: ((هَـؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ {هود- ٧٨})) بنصب (أطهرَ)

---

[١٢٠] ينظر: همع الهوامع ٢٥٧/١.
[١٢١] ينظر: مغني اللبيب ٤٩٤/٢، وهمع الهوامع ٢٧٦/١.
[١٢٢] ينظر: الإنصاف ٧٠٦/٢، وهمع الهوامع ٢٧٦/١.

قرأها الحسن البصري، وزيد بن علي، وسعيد بن جبر، وعيسى بن عمر، ومحمد بن مروان السّدي[١٢٣]. رضي الله تعالى عنهم.

فيكون (أطهرَ) حال، و(همَّ) ضمير فصل، واعراب الآية يكون: (هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي) خبره، و(هنَّ) ضمير فصل، و(أطهرَ) حال[١٢٤].

وكون (هنَّ) ضمير فصل، و(أطهرَ) حالاً لايقبله النحاة، لأنهم لايجوزون وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، لأن الفصل – كما ذكرنا – مختص عندهم بالوقوع بين جزأي الجملة اللذين لا يستغني أحدهما عن الآخر، كالمبتدأ والخبر وما أصله كذلك، ولذلك ضعَّفواهذه القراءة، ولم يكتفوا بذلك، بل لحَّنوا مَن قرأبها.

قال سيبويه: ((وأما أهل المدينة فينزلون (هو) هاهنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع، فزعم يونس أنَّ أبا عمرو رآه لحنا، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن، يقول: لحن، وهو رجل مِن أهل المدينة كما تقول: اشتمل بالخطأ، ذلك أنّه قرأ: ((هَـؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ فنصب))[١٢٥].

---

[١٢٣] ينظر: جامع الأحكام – للقرطبي ٧٦/٩، البحر المحيط ٢٧٤/٥، حاشية الأمير ١٠٤/٢، وروح المعني – للآلوسي ٩٦/١٢.

[١٢٤] ينظر: التبيان – للعكبري ٧٠٩/٢، جامع الأحكام ٧٦/٩، البحر المحيط ٢٧٤/٥، وفتح القدير ٥١٤/٢.

[١٢٥] الكتاب ٣٩٦/٣-٣٩٧.

وقال المبرد: ((أما قراءة أهل المدينة ((هَـؤُلاء بَنَـاتِي هُـنَّ أَطْهرَ لَكُمْ)) فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكـن له علمٌ بالعربية))[١٢٦].

وذكر بعض النحاة أن الاخفش جوَّز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها[١٢٧].

غير أننا وجدنا أنّ الأخفش في كتابه معاني القـرآن لايجيـز ذلك، قال: ((وكان عيسى يقول: (هنَّ أطهرَ لكم) وهذا لايكون، إنمـا ينصب خبر الفعل الذي لا يستغني عن خبر، إذا كـان بـين الأسـم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تسمّى الفصل))[١٢٨].

وقد يكون قد قال هذا في قول آخر والله أعلم.

وراح النحاة المانعون يخرجون هذه القراءة تخريجات عديدة ليتخلصوا من أن يقولوا: ((هن)) ضمير فصـل وقـع بـين الحـال وصاحبها[١٢٩] ولا أرى وجها لردِّ هذه القراءة، أو تضعيفها، ولاحقاً لَمِن رمى مَن قرأ بها باللحن، وما كان ينبغي للعلماء أن يقولوا مثل هذا القول عن قراءة يرتفع سندها إلى النبي صلى الله عليه وسـلّم، وقد قرأها أئمة من كبار التابعين وتابعي التابعين، ممّن كان يُعَدُّ مـن

---

[١٢٦] المقتضب ١٠٥/٤.
[١٢٧] ينظر: مغني اللبيب ٤٩٤/٢، وهمع الهوامع ٢٧٦/٢.
[١٢٨] معاني القرآن – للأخفش ٣٥٦/٢-٣٥٧.
[١٢٩] ينظر: كتابنا: قراءة زيد بن علي دراسة نحوية لغوية ص١٢٧-١٢٨.

أئمة البلغاء وكبار الفصحاء، كالحسن البصري رحمه الله الذي قال عنه الإمام الشافعي: ((لو أشاء أقول إنّ القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته))[١٣٠]، وزيد بن علي رضي الله عنه الذي عدّه الجاحظ من خطباء بني هاشم[١٣١]، وكانت بلاغته تقرن ببلاغة جدّه الإمام علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، وسعيد بن جبير، والسّدي، وعيسى بن عمر رحمهم الله تعالى.

فليس من المعقول أن يلحن هؤلاء جميعهم في قراءة اختاروها من بين القراءات التي أخذوها عن شيوخهم.

والذي أراه أن تؤخذ هذه القراءة وتصحح بها قاعدة النحاة، لأن القواعد يجب أن تسير وراء القراءات وليس القراءات تسير وراء القواعد. على أنّ الكسائي صوب هذه القراءة، وجوز وقوع الفصل بين الحال وصاحبها[١٣٢]،وأجاز ذلك قسم من النحاة وادّعى السماع فيه[١٣٣].

---

[١٣٠] طبقات القراء ٢/٢٣٥.
[١٣١] البيان والتبيان – للجاحظ ١/٣٥٣.
[١٣٢] ينظر: اعراب القرآن – للنحاس ٢/٢٩٥.
[١٣٣] ينظر: البحر المحيط ٥/٢٤٧، وشرح التسهيل ١/٢٣١.

تقديم معمول الصلة على الموصول

يمنع النحاة تقديم الصلة أو معمولهاعلى الموصول، واحتجوا لذلك بقولهم: ((الموصول والصلة كجزأي اسم، وقد ثبت للموصول التقدّم لكون الصلة مبينةَ له، فيجب للصلة التأخير، فلا تتقدّم الصلة، ولا جزء منها على الموصول، ولا تعمل الصلة، ولا ما يتعلق بها فيما قبل الموصول، لأنّ ذلك المعمول – اذن – جزؤها، وقد تقرر أن جزءاً منها لايتقدم على الموصول))[١٣٤].

ولذلك تراهم يؤولون النصوص التي جاء بها تقديم شيءّ من الصلة على الموصول تأويلات مفسدة للمعنى ويأباها سياق الكلام وما ذاك إلآ تمسك بقواعدهم.

فمثلاً: في قوله تعالى: ((وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ {يوسف-٢٠})).

لايعلقون الجار والمجرور (فيه) بـ(الزاهدين) وإن كان هو الصحيح وهوالذي يقتضيه المعنى، وذلك لوجود (ال) الموصولة الداخلة على اسم الفاعل، التي هي عندهم اسم موصول. فلذلك يعلقون (فيه) بمحذوف يدل عليه صلة (ال) والتقدير عندهم:

((وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين)).

---

[١٣٤] شرح الرضي على الكافية ٦٨/٣، وينظر: التسهيل ٢٣١/١، وشرح الاشموني ١٦١/١.

ومثله قوله تعال: ((قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ {الشعراء – ١٦٨}))

وقوله تعالى: ((إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ {القصص–٢٠}))

فيقدرون في الأولى: إنّي قالٍ لعملكم من القالين.

وفي الثاية: إنّي ناصح لك من الناصحين.

أقول: أهكذا يؤول كلام الله المعجز الذي بهر عقول جهابذة البلاغة وأرباب البيان؟ أهكذا هو إعجازه؟

أليس هذا التأويل قد ذهب بإعجازه؟

ماذا على النحاة لو بينوا لنا سبب هذا التقديم، وما المعنى الذي انبنى عليه؟

ولوقلنا في غير القرآن الكريم: وكانوا من الزاهدين فيه، وإني من القالين لعملكم، وإنّي من الناصحين لك.

فما الفرق بين التعبيرين؟ وما معنى كلّ تعبير؟

هذا ما كان أن يبينه النحاة، لاهذه التأويلات المتكلفة التي أفسدت المعنى، وولدت لنا تعقيداً في الدرس النحوي.

وأرى أن الجار والمجرور في الآيات المذكورة آنفاً يتعلق بما بعده لابهذا الذي قدره النحاة، فيجوز – اذا – أن يتقدم معمول الصلة

على الموصول طالما يقتضي ذلك المعنى، أو يقال: إنّ (أل) في مثل ذلك وغيره حرف تعريف كما يقول الأخفش[١٣٥].

وبذلك نتخلص من تقديرات النحاة البعيدة عن المعنى، ونيسّر على الدارس فهم ذلك وإدراك معناه وتذوقه.

الجرُّ بـ(لات)

يذكر جمهور النحاة أن (لات) من الأحرف المشبهة بـ(ليس) في إفادة النفي وتعمل عملها، فترفع الأسم وتنصب الخبرَ، والأكثر أن يحذف اسمها ويبقى خبرها، ومنه قوله تعالى: ((ولاتَ حينَ مناصٍ – ص٣)) والتقدير: ولات الحينُ حين مناص، وقد يحذف خبرها ويبقى اسمها، كقراءة عيسى بن عمر ((ولات حينُ مناص)) برفع (حين) على أنّه اسم لات، والخبر محذوف، والتقدير ولات حين مناص كائناً لهم، وقال بعضهم إنّها لاتعمل إلا بلفظ الحين وما رادفه[١٣٦].

ويرى الأخفش أنها لاتعمل شيئاً، فإذا جاء الاسم بعدها منصوبا فهو مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: ولاتَ أرى حينَ مناص، وإذا جاء مرفوعاً فهو مبتدأ وخبره محذوف ولات حينُ مناص كائنٌ لهم.

---

[١٣٥] ينظر: الأصول – لابن السّراج ٢٣٢/٢، مغني البيب ٤٩/١، شرح الأشموني ٤٩/١، وبحثنا حروف الجر وتعلقها ص٣١٤.

[١٣٦] ينظر: الجنى الداني ص٤٥٤-٤٥٥، شرح ابن عقيل ٢١١/١، وشرح الأشموني ٢٥٥/١.

وله قول آخر: أنها تعمل عمل (إن)، وهي عنده (لا) النافية للجنس زيدت عليها التاء، و(حين مناص) اسمها وخبرها محذوف أي: (لهم) ونحوه[١٣٧].

وذكر الفرّاء أن (لات) قد يجرّ بها عند قوم من العرب، فقال: ((ومن العرب من يضيف (لات) فيخفض، أنشدوني:.....

لات ساعةِ مندم.

ولا أحفظ صدره[١٣٨]، والكلام أن ينصب بها، لأنها في معنى ليس ... وأنشدني بعضهم:

طلبوا صُلْحَنَا ولاَتَ أوانِ فأجَبنا أن لَيْسَ حِيْنَ بَقَاءِ

فخفض (أوان) فهذا خفض))[١٣٩].

وقرئ: (ولَاتَ حينِ مَنَاصٍ)[١٤٠]، بجر (حين) وهي قراءة عيسى بن عمر[١٤١].

وقد خرّج النحاة هذه الشواهد بأكثر من تخريج: فالأخفش يرى أن جر (أوان) في البيت المذكور بـ(حين) المضمرة أي: ((ولات حين أوان)) فحذف (حين)، وأبقى (أوان) على جرِّه، قال: ((فجر

---

[١٣٧] ينظر: الجنى الداني ص٤٥٤، مغني اللبيب ٥٤/١، شرح ابن عقيل ٢١٢/١.

[١٣٨] البيت كما تذكره كتب النحو: ندم البغاء ولات ساعة مندم.....ألخ.

[١٣٩] معاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢، وينظر: الكشاف ٧٢/٤، الجنى الدني ص٤٥٦، مغني اللبيب ٢٥٤/١، شرح التصريح ٢٠٦/١.

[١٤٠] سورة ص: الاية٣.

[١٤١] ينظر البحر المحيط ٣٨٣/٧، معجم القراءات ٢٥٥/٥.

(أوان)، وحذف وأضمر الحين، وأضافه إلى (أوان)؛ لأن (لات) لا تكون إلا مع الحين))[١٤٢]، ويرى الزجاج أن من جر (حين) جعلها مبنية، والكسر للتخلص من التقاء الساكنين، قال: ((ومن خفض جعلها مبنية مكسورة لالتقاء الساكنين، كما قالوا: ((قَدِ لك)) فبنوه على الكسر، والمعنى ليس حين مناصاً حين منجانا))[١٤٣]، ويتحدث عن جر (أوان) في البيت المذكور أنفاً، فيقول: ((فلما قال: (ولات أوان) جعله على معنى (ليس حين أواننا)، فلما حذف المضاف بني على الوقف ثم كسر لالتقاء الساكنين، والكسر شاذ شبيه بالخطأ عند البصريين ولم يرو سيبويه والخليل الكسر، والذي عليه العمل النصب والرفع))[١٤٤]. وذكر الزمخشري مثل هذا التخريج[١٤٥]. وخرج أبو حيان القراءة والبيت على إضمار (من) البيانية، قال: ((كأنه قال: لات من حين مناص، ولات من أوان صلح))[١٤٦]، ولا أرى داعياً لهذه التخريجات، وأقول: إن (لات) يمكن أن تجر الأسماء التي بعدها على لغة هؤلاء القوم الذين حكاها عنهم الفراء، والتي جاءت قراءة عيسى بن عمر على وفق لهجتهم.

---

[١٤٢] معاني القرآن للأخفش ٤٥٤/٢.
[١٤٣] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٠/٤-٣٢١.
[١٤٤] المصدر نفسه.
[١٤٥] الكشاف ٧١/٤-٧٢.
[١٤٦] ينظر البحر المحيط ٣٨٤/٧، الجنى الداني ص٤٥٧.

تثبيت المصادر

- إحياء النحو: الأستاذ إبراهيم مصطفى – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٩م.
- أخبار النحويين البصريين: لأبي سعيد السيرافي٣٦٨هـ، ط١، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.
- أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق محمد بهجت البيطار، وعاصم بهجت البيطار – دار البشائر سورية، ط٢، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلى، ط٢، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- إعراب القرآن: أبو جعفر احمد بن محمد النحاس، تحقيق د.زهير غازي زاهد، ط٣، مكتبة النهضة العربية ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
- الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدي – عنى به عبد الرحمن المصطاوي – دار المعرفة – بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، ط٤،

تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة – مصر ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري، ط٥، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار احياء التراث العربي – بيروت ١٩٦٦م.
- الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني – تحقيق: لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر – مطبعة السنّة المحمدية – القاهرة (د.ت).
- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) مكتبة ومطابع النصر الحديثة – الرياض (د.ت).
- البيان والتبيان: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون دار الجيل – بيروت – ودار الفكر.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي – مطبعة عيسى البابي الحلب وشركاه، مصر (د.ت).

- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم): أبو السعود بن محمد العمادي – دار الفكر- للطباعة والنشر.
- التعريفات: للسيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) – دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد.
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٥٧٣هـ) دار الطباعة ١٣٥٠هـ.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها: د. فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي – بغداد ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- حاشية الأمير علي مغني اللبيب: الشيخ محمد الأمير (ت ١٢٣٢هـ) مطبعة دار أحياء الكتب العربية – مصر (د.ت).
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: محمد الدمياطي الشهير بالخضري (ت ١٢٨٧هـ) دار الكتب العلمية – لبنان ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد أمين – دار الكتب العلمية – بيروت ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) دار إحياء الكتب العربية – القاهرة.
- الحدود في النحو: للرماني (ت ٣٨٤هـ) ضمن كتاب (رسائل في النحو واللغة) تحقيق: الدكتور مصطفى جواد – وزارة الثقافة بغداد – ١٩٦٩م.
- حروف الجر وتعلقها: أ.د.خليل إبراهيم السامرائي: مجلة الأحمدية العدد السابع محرم ١٤٢٢هـ- آذار ٢٠٠١م.
- الحيوان: للجاحظ (ت ٢٥٥هـ) تحقيق: محمد عبد السلام هارون، دار الجيل – بيروت ١٩٩٦م.
- دراسات الأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة – ط١، القاهرة ١٩٧٢م.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: د.فاضل صالح السامرائي – دار النذير للطباعة والنشر ١٣٨٩هـ- ١٩٧٠م.
- الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين: د.احمد مكي الأنصاري- دار المعارف – مصر ١٩٧٣م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ) ط٢، إدارة المطبعة المنيرة.

- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) تحقيق: محي الدين محمد عبد الحميد، ط١٦، دار الفكر – بيروت ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني (ت ٩٢٩هـ) دار أحياء الكتب العربية – القاهرة.
- شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم بدر الدين بن جمال الدين مالك (ت ٦٨٦هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السّود – دار الكتب العلمية – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل: ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد – دار الكتب العلمية – لبنان ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية لبنان ط٢، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- شرح الحدود النحوية: عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) تحقيق: د.زكي فهمي الآلوسي – دار الكتب للطباعة والنشر – الموصل ١٩٨٨م,

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١٠، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري – مطبعة العاني – بغداد١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- شرح الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) تحقيق: يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قار يونس.
- شرح الكافية الشافية: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: د.عبد المنعم احمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- الشعر والشعراء: ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) تحقيق: الأستاذ احمد شاكر دار المعرف ١٩٦٧م.
- الصحاح: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) ط٣، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار: دار العلم للملايين ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- ضحى الإسلام: احمد أمين ط١٠، دار الكتاب العربي، بيروت.

- طبقات فحول الشعراء: لابن سلام الجمحي ٢٣١هـ دار المعارف. مصر ١٩٥٢م.
- طبقات النحويين واللغوين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ٣٧٩هـ تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم ط٢، دار المعرف –مصر.
- العربية: يوهان فك – ترجمة د.رمضان عبد التواب – المطبعة العربية الحديثة – مصر ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) دار المعرفة – بيروت (د.ت).
- الفهرست: ابن النديم (ت ٣٨٥هـ) دار المعرفة – بيروت ١٩٧٨م.
- قراءة زيد بن علي دراسة نحوية ولغوية: د.خليل إبراهيم حمودي السامرائي– مؤسسة الرسالة– بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- كتاب سيبويه: ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، دار الجيل – للطباعة – مصر ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

- لسان العرب: جمال الدين بن منظور المصري (ت ٧١١هـ) دار صادر- بيروت ١٩٦٨م.
- اللغة والنحو: د.حسن عون، ط١، مصر ١٩٥٢م.
- المبني للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريم: د.محمود سليمان ياقوت، ط١، دار المعرفة الجامعة – الأسكندرية ١٩٨٩م.
- المدارس النحوية: د.شوقي ضيف، دار المعارف – مصر.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، ط٢، شركة مطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر ١٩٥٨م.
- مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون – دار صادر – بيروت، ط٢، ٢٠٠٥م.
- مراتب النحويين: أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت ٣٥١هـ) مطبعة نهضة مصر ١٩٥٢م.
- معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) ط٢، تحقيق: د.فائز فارس – دار البشير – دار الأمل ١٩٨١م.
- معاني القرآن: ابو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ط٢، علم الكتب بيروت ١٩٨٠م.

- معاني القرآن واعرابه: ابو إسحاق إبراهيم بن السّري الزجاج (ت ٣١١هـ) تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب – بيروت ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- معاني النحو: د.فاضل صالح السامرائي – مطبعة التعليم العالي – الموصل ١٩٨٩-١٩٩١م.
- معجم الأدباء ارشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) تحقيق: عمر فاروق الطباع – مؤسسة المعرف – بيروت ط١، ١٩٩٩م.
- معجم القراءات القرآنية: د.احمد مختار عمر، و د.عبد العالم سالم مكرم ط٢، مطبوعات جامعة الكويت ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد – مطبعة المدني – القاهرة.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب- بيروت.
- المقرّب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) تحقيق احمد عبد الستار الجواري – عبد الله الجبوري مطبعة العاني – بغداد ١٩٨٦م.

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د.خديجة عبد الرزاق الحديثي دار الرشيد – العراق ١٩٨١م.
- نحوالتيسير دراسة ونقد منهجي: د.احمد عبد الستار الجواري – مطبعة المجمع العلمي العراقي- بغداد ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- نحو القرآن: د.احمد عبد الستار الجواري – مطبعة المجمع العلمي العراقي – بغداد ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
- النحو والتيسير: د.فاضل صالح السامرائي – محاضرات الندوة المفتوحة – مطبعة المجمع العلمي العراقي – بغداد ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ابن الأنباري. تحقيق: د.إبراهيم السامرائي – مطبعة المعارف – بغداد ١٩٥٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي – المكتبة التوفيقية – القاهرة.